



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية (التخطيط والفعالية) ومدى
توافقها مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)
(العدالة وسيادة القانون)

محمد أحمد مصطفى النجار

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442هـ / 2020م



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية (التخطيط والفعالية) ومدى توافقها مع
أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)

إعداد

محمد أحمد مصطفى النجار

بكالوريوس الإدارة الصحية - جامعة القدس المفتوحة

المشرف: د. شاهر العالول

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة من كلية

الدراسات العليا/ جامعة القدس

القدس - فلسطين

1442 هـ / 2020 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية (التخطيط والفعالية) ومدى توافقها مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)

اسم الطالب: محمد أحمد مصطفى النجار

الرقم الجامعي: 21820396

المشرف: د. شاهر العالول

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2020/ 12/22م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوافقهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. شاهر العالول

2. ممتحناً داخلياً: د. ربيع عويس

3. ممتحناً خارجياً: د. محمد عكة

القدس - فلسطين

1442هـ - 2020م

الإهداء

إلى فلسطين، كل فلسطين بشعبها وأرضها وبحرها ونهرها، حررها الله من كيد الغاصبين
إلى الأقصى الأسير ومرابطيه، رزقنا الله فيه صلاةً مع كل المسلمين
إلى الشهداء جميعاً وأهاليهم، جمعنا الله بهم في جنات الفردوس مع النبيين
إلى الأسيرات والأسرى رفاقي في السجون والمحنة على مدى سنوات أسري عند الاحتلال فرج الله
كربهم وفك قيدهم وأحسن خلاصهم، وعلى رأسهم أخي الحبيب الأسير عبد عبيد المحكوم 29
عام فك الله قيده
إلى شمسي، والدي الحبيب الذي وقف بجانبني دوماً وأنار لي درب العلم أطل الله في عمره
إلى قمري، أُمي الحبيبة التي أحاطتني بدعواتها في ظلمات الفجر حفظها الله
إلى نموذج العطاء والصبر والحب، زوجتي الحبيبة أم النور
إلى أبنائي رهِف ونور الدين وحبيب الله وزين الدين
إلى النجوم المضيئة، التي كانت تدلني على الطريق، أخوتي السند
إلى الكواكب الجميلة، التي كانت ترافقني بحنانها ومحبتها، أخواتي العزيزات
إلى أنسبائي الأعمام
إلى أصدقائي الأحبة جميعاً

الباحث

محمد النجار

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

محمد أحمد النجار

التاريخ: 22 / 12 / 2020م

شكر وتقدير

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي هدانا للإسلام، وأنار قلوبنا بالقرآن، وجعلنا من أتباع خير الأنام، صلاة ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني وساندني لإتمام هذه الرسالة، وأخص بالذكر مشرفي الدكتور الفاضل شاهر العالول، الذي قدم لي كل شيء، والذي لم يكن فقط بوصلتي في العمل منذ بدء كتابتها و حتى الانتهاء منها، بل كان معلماً و ملهماً و أخاً لم يبخل علي بوقته ولا يجهده ولا بعلمه، وكما أتقدم بالشكر لكل أساتذتي الأفاضل في معهد التنمية المستدامة وإلى إدارة جامعة القدس فرع دورا وإلى الأخوة في وزارة التنمية الاجتماعية وأخص بالذكر الأستاذ داود الديك وكيل الوزارة والدكتورة الفاضلة أريج البرغوثي التي لم تتواني في تسهيل كل المهمات لي من أجل إتمام هذه الرسالة، وإلى الأساتذة المحكمين، الدكتور نايف جراد والدكتور أسعد تغال والدكتور عايد الحموز والدكتور محمد عكة والدكتور عبد الوهاب الصباغ الذين قاموا بتحكيم اسئلة المقابلات والاستبانة وأفادوني كثيراً من خلال ملاحظاتهم البناءة .

الباحث

محمد النجار

ملخص الدراسة

واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية (التخطيط والفعالية) ومدى توافقتها مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)

إعداد: محمد النجار

إشراف: د. شاهر العالول

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية (التخطيط والفعالية) ومدى توافقتها مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج (الكمي والنوعي)، حيث قام بإعداد استبانة مكونة من خمسة مجالات موزعة على (30) فقرة كأداة لجمع البيانات، وصحيفة مقابلة مكونة من سؤالين رئيسيين حول التخطيط للبرامج وفعاليتها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، في العام (2020/2021م)، وتم عمل مسح شامل لمجتمع الدراسة البالغ (14) شخصاً من العاملين في الإدارات العليا، كما تم إجراء مقابلات مع (4) موظفين يعملون في الإدارات العليا في الوزارة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان بدرجة متوسطة، وتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) كان متوسطاً، وتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) كان متوسطاً، وتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) كان متوسطاً، وتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) كان متوسطاً، وتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) كان متوسطاً.

وفي ضوء النتائج السابقة خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات منها: التنسيق بين الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية من أجل تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الاهتمام بشكل أكبر بمعيار الكفاءة عن طريق تعزيز تحقيق مخرجات المشاريع المخطط لها ومرونة الإدارة اليومية في التعامل مع الظروف المتغيرة والتركيز على معيار الفاعلية من أجل تحقيق جميع أهداف المشاريع المخطط لها لتحقيق التنمية للفئات المستهدفة وضرورة الاهتمام بتقييم المشاريع ليصبح ثقافة في الوزارة، وليس بناء على طلب الممولين.

الكلمات المفتاحية: واقع البرامج والمشاريع، أجندة السياسات الوطنية، وزارة التنمية الاجتماعية.

Abstract

The reality of Programs and Projects of the Ministry of Social Development (Planning and Effectiveness) and their Compatibility with the National Policy Agenda (2017-2022) (Justice and Rule of law)

Prepared by: Muhammad Al-Najjar

Supervision: Dr. Shahir Al-Aloul

This study aimed to identify the reality of the programs and projects of the Ministry of Social Development (planning and effectiveness) and their compatibility with the national policy agenda (2017-2022) (justice and rule of law). To achieve the objectives of the study, the researcher used the approach (quantitative and qualitative), where he prepared a questionnaire. From five domains distributed into (30) paragraphs as a tool for data collection, and an interview newspaper consisting of two main questions about program planning and effectiveness, and the study population consisted of all workers in the higher departments of the Ministry of Social Development, in the year (2020/2021 AD), A comprehensive survey was made for the study population of (14) people working in higher departments, and interviews were conducted with (4) officials working in higher departments in the ministry, and the results of the study showed that the extent to which the programs of the Ministry of Social Development are in line with the national policy agenda (2017- 2022) (Justice and the rule of law) from the point of view of higher management in the Ministry of Social Development was a medium degree, and the programs of the Ministry of Social Development to reduce poverty are in line with the national policy agenda (2017-2022) (Justice and Rule of Law) was average, and the programs of the Ministry of Social Development to provide social protection for the poor and marginalized were in line with the National Policy Agenda (2017-2022) (Justice and the Rule of Law) was medium, and the programs of the Ministry of Development agreed Social Affairs for Enhancing Citizens' Access to Justice with the National Policy Agenda (2017-2022) (Justice and Rule of Law) was medium, and the Ministry of Social Development programs to promote gender equality and women's empowerment align with the National Policy Agenda (2017-2022) (Justice And the rule of law) was average and the Ministry of Social Development programs for youth empowerment alignment with the National Policy Agenda (2017-2022) (justice and rule of law) was medium

In light of the previous results, the study came out with a set of recommendations and suggestions, including: Coordination between official and civil bodies and institutions in order to promote the concept of gender equality and the empowerment of women.

Pay more attention to the efficiency criterion by enhancing the achievement of the planned project outputs and the flexibility of daily management in dealing with changing circumstances and focusing on the effectiveness criterion in order to achieve all the objectives of the planned projects to achieve their goals and the need to pay attention to the evaluation of projects to become a culture in the ministry, and not at the request of the financiers.

Key Words: Reality of the Programs and Projects, National Policy Agenda, Ministry of Social Development.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية من الوزارات الخدمانية الهامة على صعيد المؤسسات الفلسطينية وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، لذا تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى توفير الحماية الاجتماعية بالشراكة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمواطن الفلسطيني من خلال برامج الحماية والمنظمات والوقاية والتمكين والتوعية المستندة إلى النهج المبني على الحقوق بما يضمن الشفافية والعدالة والحفاظ على التماسك والتضامن الاجتماعي (حماد وعودة، 2019).

ففي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، تعيش المؤسسات العامة والخاصة في بيئة متغيرة في العالم بشكل عام فهي تتسم بدرجة من التعقيد، حيث شملت التغيرات المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر التخطيط الاستراتيجي أحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تساعد المؤسسات الحكومية والخاصة على التأقلم والاستجابة للتغيرات في بيئتها الخارجية والداخلية، وأن تقوم بالتخطيط من اجل إدارة الأزمات التي تعصف بها، فمن خلال التخطيط الاستراتيجي يمكن التنبؤ بكيفية التعامل مع الأزمات التي يمكن ان تواجه أي مؤسسة (أبو دولة وصالحية، 2005).

لذا كان من الضروري اللجوء إلى عملية التنمية المستدامة "التنمية البشرية" التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، حيث يندرج الإنصاف ضمن نوعين، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع (نصر الله، 2019).

يرى قشوع (2009) أن لمعادلة التنمية طرفين أحدهما اقتصادي والآخر اجتماعي، فلا يكون هناك تنمية حقيقية إلا بهذين الطرفين، بحيث انه إذا لم يكن للنمو والتطور الاقتصادي تأثير على المجتمع من خلال تحقيق الرفاه الاجتماعي والتقدم، تكون قد ضلت مساعي التنمية طريقها فالتنمية الاجتماعية تتضمن تحقيق مجموعة من الأهداف من حيث تعميم التعليم بين كل فئات المجتمع في مناطق الحضر والريف لكلا الجنسين الذكور والإناث، وهو شرط أساسي من اجل التنمية وتطوير المجتمع. وكذلك بناء المرافق العامة وتأمين قنوات الاتصال بين فئات المجتمع لخلق تجانس ثقافي بينها، وكذلك بناء الخدمات الطبية من مستشفيات وعيادات، ومراكز طبية مزودة بالخبرات، والأجهزة الطبية المطلوبة في جميع المناطق الريفية.

وبين جميل (2016) أن الدولة تلعب دوراً محورياً مباشراً في تأمين المخاطر الاجتماعية، ويهدف إلى محاربة الفقر وتحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية، من أجل تأمين حد أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمرض والشيخوخة وحالات العسر والفقر المختلفة، بالإضافة إلى تأمين الصحة والتعليم.

2.1 مشكلة الدراسة

منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية حظي موضوع خيارات أنظمة الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في فلسطين باهتمام كبير من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومراكز البحث والأكاديميين ومنظمة العمل الدولية، فقد تم بذل جهود كبيرة من السلطة الوطنية الفلسطينية وبالإضافة إلى الكم الكبير من ورش العمل والأبحاث المتخصصة التي تناولت الموضوع. وعلى الرغم من كل هذا الزخم، إلا أنه لم يكن هناك تقدم عملي ملموس على صعيد تشريع قانون الضمان الاجتماعي خلال فترة ناهزت العقدين من الزمن (جميل، 2016).

وذكر حماد وعودة (2019) أن وزارة التنمية الاجتماعية تسعى من خلال خططها الاستراتيجية إلى تطوير أنظمة مساعدات اجتماعية وتطوير الخدمات الاجتماعية للفقراء والفئات المهمشة، وتعزيز التعاون المؤسساتي بما يسهم من تعظيم الجدوى لصالح الفئات المهمشة وتحقيق بيئة قانونية صديقة للفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

أولاً: ما واقع تخطيط البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية؟ والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما مدى اختيار البرامج اللازمة لتحقيق أولويات البرامج والمشاريع؟
2. ما مدى اعتماد اختيار هذه البرامج والمشاريع على دراسات مسبقة لحاجات الفئات المستهدفة في هذه البرامج؟
3. ما مدى القيام بدراسة واقع الأنظمة والتشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين من أجل اختيار البرامج المناسبة؟
4. ما مدى وجود سجل وطني فلسطيني للفقراء والمهمشين ونظام لإدارة الحالة؟
5. ما مدى اشراك الفئات ذات العلاقة في وضع الخطط والبرامج؟

ثانياً: ما مدى فعالية البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية ؟ والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما مدى استدامة المشاريع والبرامج التنموية التي تقدمونها ؟
2. ما مدى وجود رقابة حقيقية على تنفيذ البرامج والمشاريع ؟
3. ما مدى وجود تغذية راجعة من هذه البرامج بعد تنفيذها للعمل على تطوير هذه البرامج والمشاريع بما يتناسب مع الظروف المتجددة ؟

4. ما مدى استمرارية هذه البرامج أثناء وجود الازمات المالية ؟

ثالثاً: ما مدى التوافق بين برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (-2017) (2022) (العدالة وسيادة القانون) ؟ والذي يتفرع منه الأسئلة التالية :

1. ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) ؟

2. ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع

أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) ؟

3. ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) ؟

4. ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) ؟

5. ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) ؟

3.1 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تأتي أهمية الدراسة من الناحية النظرية في كونها أول دراسة على المستوى الفلسطيني تتحقق من مدى توافق البرامج المشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية.

الأهمية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية فيمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتوظيفها في دعم العدالة الاجتماعية وسيادة القانون من خلال التعرف على الأهداف التي تحقّقها مشاريع وزارة التنمية الاجتماعية ومعالجة الخلل الذي يمكن أن يحدث أثناء تنفيذ هذه المشاريع، ودعم المشاريع التي تحقق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتي تحد من الفقر وتوفر الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزز المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة وتدعم مستقبل الشباب الفلسطيني.

تخدم هذه الدراسة صانعي القرار بما تقدمه من معلومات عن مدى مواءمة البرامج والمشاريع التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية لأجندة السياسات الوطنية الفلسطينية، لوضع السياسات والإستراتيجيات التي تمكن صانعي القرار من التعرف على مواطن الخلل في البرامج والمشاريع التي تقدمها ومعالجتها.

كما تقدم هذه الدراسة إسهاماً علمياً يثري البحث العلمي بالقضايا المهمة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً : التعرف إلى واقع تخطيط البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية.

ثانياً : التعرف على مدى فعالية البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية .

ثالثاً: التعرف على مدى التوافق بين برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)

5.1 مبررات الدراسة

تتمثل مبررات الدراسة فيما يلي:

1. يرجع السبب في اختيار موضوع الدراسة في أكثر الأوقات إلى الحاجة إلى حل مشكلة معينة، وذلك من خلال عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة والخاصة بهذه المشكلة وتحليلها واستخراج النتائج بشكل دقيق منها والتي قد تؤدي إلى استخلاص حل لتلك المشكلة.
2. هناك عوامل وأسباب ترتبط بالأهمية من موضوع الدراسة، بحيث أن هذا الموضوع يؤثر في قضية أو قضايا هامة من شأنها التأثير في الأشخاص والمجتمع، وهذا السبب من الأسباب البارزة التي تقف خلف تحديد موضوع الدراسة بشكل عام.
3. أن قضية الدراسة جديدة ولم يتم البحث فيها من قبل، حيث يبادر الباحث في خوض غمار هذه التجربة وأن الموضوع هاماً ويستحقّ الجهود الذي سيبدله الباحث في إعداد مراحل البحث المختلفة.
4. ومن هذه الأسباب أن موضوع الدراسة المراد دراسته من شأنه إضافة فائدة للشئون العلمية، بحيث أنه من الممكن اكتشاف أو التوصل إلى حقائق علمية أو قواعد لم يتم التوصل إليها من قبل، أو أن تتسبب الدراسة في فتح طرق ومسارات جديدة للأبحاث العلمية الجديدة.
5. ومن الأسباب الشائعة في اختيار موضوع الدراسة الميول الشخصية للباحث وحبه للمعرفة واكتساب المهارات في جانب معين أو عدة جوانب.

الفصل الثاني

الإطار النظري

يشتمل هذا الجزء على المقدمة، التقييم وخطواته، وتقييم البرامج الحكومية، من حيث أهدافها، وأثر التقييم على البرامج الحكومية، ومراحل تقييم البرامج الحكومية، وشروط وآليات نجاح عمليات التقييم، والمشاكل التي تواجه عمليات التقييم، ويشتمل أيضاً على أجندة السياسات الوطنية (العدالة الاجتماعية وسيادة القانون) التي تشتمل على برامج الحد من الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز وصول المواطنين للعدالة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمكين الشباب.

1.2 المقدمة

إن المشاريع العامة لا تأتي من فراغ أو من دون هدف معين، إنما تصنع استجابة لمطالب المجتمع بشكل عام أو شريحة منه في منطقة أو محافظة ما، لحل مشكلة محددة أو تحقيق منفعة عامة، غير أن الأمر لا ينتهي عند مرحلة صياغة أو صنع البرنامج المطلوب فقط. بل إن الأهم من ذلك والأخطر هي مرحلة تنفيذ البرامج والمشاريع بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف المحددة لها دونما إسراف أو تبذير في الجهد والوقت والمال، أي تحقيق الكفاءة والفاعلية في التنفيذ (الحميري وإرزوقي، 2006).

ويرى مصطفى (2008) أن دقة اختيار البرامج والمشاريع وحسن صياغتها ليس هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعول عليه للحصول على النتائج المنشودة بل يلزم أن يكون التنفيذ بنفس الدرجة من الدقة والجودة لتحقيق تلك النتائج. ولذلك فإن من أهم المعايير التي تكشف عن مدى صحة ودقة صياغة البرامج والمشاريع وحسن تنفيذها من دونه، هو النتائج التي تتمخض عنها، ومدى مطابقتها مع الأهداف المرسومة لها، مما يستدعي مقارنة تلك النتائج مع الأهداف الموضوعية لها مسبقاً، لمعرفة الانحرافات أو مقدار الابتعاد عن بعضها البعض الآخر لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وهو ما يعبر عنه بمرحلة تقييم البرامج والمشاريع.

2.2 تقييم البرامج الحكومية

إن التقييم باعتباره أسلوب علمي لقياس ومتابعة تنفيذ السياسة العامة في جميع مراحل تكوينها (صنعها، تنفيذها، وآثارها) يبرز بأكثر قدر من الدقة، ومن الضروري لحسن تخطيط عملية التقييم واختيار أسلوب التقييم المناسب، أن تتحقق الأهداف الآتية (المسعود، 2020):

- 1- التحقق من مدى نجاح بداية التنفيذ، والإيمان بأن هذه السياسة المقترحة والتي ستنفذ لحل المشكلة العامة التي صنعت من أجلها وتصب في تحقيق الصالح العام.
- 2- التأكد من أن عملية التنفيذ قد اجتازت المرحلة الأولية بنجاح.
- 3- قياس آثار تطبيقها على البيئة المجتمعية المعنية والمستهدفة.
- 4- التركيز على عمليات التنفيذ ومراقبة الأنشطة ونقاط الضعف والقوة التي تظهر.
- 5- الحكم على النتائج المعنوية (رضا الشعب عن البرامج الحكومية).

1.2.2. أثر تقييم البرامج الحكومية:

يرى المغربي (2001) أن هناك حقيقة هامة بالنسبة لتقييم البرامج الحكومية، وهي أن للبرامج الحكومية (السياسات) آثاراً كبيرة تطرأ في جميع مراحل تنفيذها، وأنه يلزم لحسن القيام بالتقييم، معرفة نمط السياسة العامة المنفذة والأهداف المرجوة منها، والآثار المحتملة التي تظهر في كل مرحلة من مراحلها. ومن هذه الآثار ما أورده بن طلاع (2020) في ما يأتي:

- 1- يرشد التقييم إقرار السياسة العامة ويضعها في الموضوع الصائب للتنفيذ من خلال استنتاج المقارنات الموضوعية بين المخرجات السابقة وافتراس الآثار قبل التنفيذ، ومدى رضا المواطنين عن البرامج، أي احتمالية قياس الردود الفعلية لتطبيق تلك البرامج.
- 2- يركز التقييم على ما يترتب من تطبيق البرامج من نتائج وكيف يؤثر في البيئة المستهدفة.
- 3- تؤثر نتائج التقييم على نتائج السياسة العامة، حيث أن يقيم الآثار البعيدة على البيئة المحيطة بها، سواء كانت هذه الآثار مقصودة أم غير مقصودة.

2.2.2. مراحل تقييم برامج الحكومة:

لقد تعددت اتجاهات المفكرين الإداريين في وضع خطوات منهجية يتبعها المكلف بتقييم البرامج والسياسات العامة، فكل حسب اتجاهه والمدرسة التي ينتمي إليها، لذلك فقد أجمع المفكرون والمتخصصون في السياسة على أن خطوات ومراحل تقييم البرامج الحكومية على النحو الآتي:

- 1- تحديد موضوع وأسباب تقييم البرامج الحكومية: تعتبر عملية تحديد موضوع التقييم أول مرحلة في التقييم، ولكي تحدد المشكلة أو الغرض المؤدي لتقييم البرامج الحكومية لا بد من التعرف عليها، لأن المشكلة هي انحرافات وأخطاء عن ما هو محدد مسبقاً للسياسة العامة، أو الفرق بين ما

يحدث فعلاً وما يجب أن يحدث، وللتعرف على المشكلة المسببة للتقييم، يجب اتباع الطرق الآتية: (الفهداوي، 2001):

- أ. اكتشاف الانحراف والتعرف عليه من خلال دراسة الظواهر والوقائع الواضحة.
- ب. حدوث المشكلة "الانحرافات والأخطاء والتجاوزات غير المنتظمة" بصورة مباشرة وواضحة ومؤكدة أمام متخذ القرار السياسي أو منفذي السياسة العامة.
- ج. اكتشاف الخطأ في تنفيذ السياسة العامة.
- د. اكتشاف الخطأ بواسطة المعلومات المترددة، أو قياس الرضا العام للمواطنين عن برامج الحكومة.

2- صفات منفذي التقييم: يجب أن يتحلى المقيم للبرامج الحكومية بما يأتي: (الكبيسي، 2008)

- أ. أن يكون مقيم البرنامج مؤمناً بالهدف المرجو من تقييمه له.
- ب. أن يكون المقيم ينتمي إلى الهيئة المعنية بالتقييم.
- ج. أن يكون المقيم للبرنامج ذو حكمة صائبة ويملك الفطنة والفهم.
- د. أن يكون لديه القدرة على تحمل النتائج الأولية أثناء عمل التقييم وبعده.
- هـ. أن يمتلك القدرة المعرفية المتخصصة، ولديه براعة في استخدام الطرق العلمية والموضوعية المتاحة لإنجاز عمله.
- و. أن يكون لديه القدرة على تحمل الأمانة المقدمة له أثناء القيام بعملية التقييم.

3.2 أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)

2.3.1. العدالة الاجتماعية وسيادة القانون:

ينبغي النظر إلى العدالة الاجتماعية وسيادة القانون في دولة فلسطين من منظور شعب حرم من أبسط مقومات العدالة الاجتماعية، وعلى حد سواء، مع أنها دولة تحت الاستعمار، ومطالبة، في الوقت نفسه، من الإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بتأمين حرياتهم الأساسية، وضمان حقوق الإنسان والعدالة والمساواة لهم، وتوفير الفرص وحماية الفئات المهمشة والمعوزة. لقد انضمت دولة فلسطين، منذ العام 2011 إلى 55 معاهدة واتفاقية دولية، تنص العديد منها على وجوب مراعاة حقوق الإنسان وتفرض التزامات ومسؤوليات على الدول الموقعة عليها. ومن موقعها، تلتزم حكومة دولة فلسطين بمسؤولياتها تجاه هذه المعاهدات والاتفاقيات وتلتزم بتنفيذها نصاً وروحاً. وعلى الرغم من استمرار احتلال دولة الاحتلال الإسرائيلي لأرض الشعب الفلسطيني، فإن الشعب الفلسطيني ملتزم بإيجاد السبل والاستراتيجيات التي تمكننا من القضاء على الفقر، وتضمن المساواة بين مواطنيها في حصولهم على الخدمات الأساسية، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، مع الاهتمام بمراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في السياسات الوطنية والقطاعية كافة. والتأكد من أن أفراد الشعب الفلسطيني ينظرون إلى المستقبل ليس من منظور اليأس والإحباط، بل من منظور الأمل بحياة حرة كريمة وزاخرة بالعطاء (أجندة السياسة الوطنية، 2017).

يستعرض الجدول (1.2) أدناه السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية التي تعنى بإسناد أولوية العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، التي تتناولها بالتفصيل الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة (أجندة السياسة الوطنية، 2017).

جدول (1.2): السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية السابعة

التدخلات السياساتية	السياسة الوطنية
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة. • مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة. • الادمج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين). 	الحد من الفقر
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها. • إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي. • تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتعزيز الحوار الاجتماعي. 	توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها. • ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليتيه. • ضمان فعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية. • الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث. • تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة. 	تعزيز وصول المواطنين للعدالة
<ul style="list-style-type: none"> • إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن. • إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة 	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
<ul style="list-style-type: none"> • تمكين الشباب في دولة فلسطين وتهيئتهم للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة وبناء الدولة. • التأكد من توفر فرص للشباب لتحقيق مستقبل أفضل. • إيلاء التركيز بوجه خاص على مساعدة الشباب المحرومين. 	شبابنا مستقبنا

1.1.3.2. الحد من الفقر:

أثرت المساعدات التي تقدمها السلطة الوطنية على نسب الفقر في فلسطين، فالمساعدات تقلل نسبة الفقر بحوالي 18% يعتبر الأفراد في الأسر التي تعتمد على المساعدات العامة كمصدر للدخل بشكل عام أسوأ حالاً مقارنة بالأفراد في الأسر الأخرى، حيث إن ما يقارب نصف الأسر الفقيرة تتلقى

مساعدات كما هو معلوم، وتعتبر الأسر التي تعتمد على المساعدات العامة كمصدر رئيسي للدخل أسوأ حالاً مقارنةً بالأسر الأخرى. إلا أنه من الملاحظ أن العديد من الأسر التي تعتمد بشكل أساسي على مصادر دخل أخرى تستفيد من المساعدات العامة كمصدر مساعد. إذا ما تم استثناء قيمة المساعدات من معدل الاستهلاك، نجد أن نسبة الفقر بين السكان ترتفع إلى 33.7% بمعنى أن المساعدات قد ساهمت بتخفيض نسبة الفقر بمقدار 4.5% تقريباً، (حيث انخفضت نسبة الفقر من 33.7% إلى 29.2%). في حين انخفضت نسبة فجوة الفقر بمقدار 5.0%، (حيث انخفضت نسبة فجوة الفقر من 11.9% إلى 7.9%). كما يلاحظ أن المساعدات كان لها الأثر الأكبر على خفض نسب ومؤشرات الفقر المختلفة على سكان قطاع غزة. وكما هو ظاهر من خلال جدول رقم (2.2):

جدول (2.2): نسبة الفقر بين السكان قبل تلقي المساعدة، 2017

الفقر المدقع		شدة الفقر		فجوة الفقر		معدل الفقر		المنطقة
المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	
21.4	7.5	17.0	1.9	20.6	4.0	28.4	15.8	الضفة الغربية
78.6	42.6	83.0	14.5	79.4	24.1	71.6	61.6	قطاع غزة
100.0	21.3	100.0	6.9	100.0	11.9	100.0	33.7	الفقر قبل تلقي المساعدة

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

يتضح من البيانات الواردة في جدول (2.2) أن معدل انتشار الفقر بين الأسر التي تتلقى مساعدات عامة يصل إلى ما نسبته (45.0%) وهذا ما يقارب ضعفي معدل انتشار الفقر على المستوى الكلي (24.1%) والأكثر أهمية بالطبع هو حقيقة أن 28.9% من الأسر التي تتلقى مساعدات عامة تعاني من الفقر المدقع، مقارنةً بـ 8.4% بين الأسر التي لا تتلقى مساعدات عامة في العام 2017. علاوة على ذلك، تشكل تلك الأسر الفقيرة التي تتلقى مساعدات عامة جزءاً كبيراً نسبياً من مجموع الأسر الفقيرة، حيث تصل مساهمتها في الفقر الوطني إلى 44.5% من مجموع الأسر الفقيرة و 51.9% من الأسر التي تعاني من الفقر الشديد.

جدول (3.2): نسبة الفقر بين الأسر حسب تلقي المساعدة، 2017

الفقر المدقع		شدة الفقر		فجوة الفقر		معدل الفقر		المنطقة
المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	
51.9	28.9	57.6	5.6	51.9	13.4	44.5	45.0	تلقت مساعدة
48.1	8.4	21.4	1.3	48.1	3.9	55.5	17.6	لم تتلقى مساعدة
100.0	13.3	100.0	2.3	100.0	6.1	100.0	24.1	إجمالي الأسر

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

كما هو مبين أعلاه وفي ظل بقاء الفقر سائداً في فلسطين على المدى المنظور، ستبقى الحاجة للمساعدات المباشرة خاصة للحالات المستعصية والتي تعاني من الفقر المزمن حتى في ظل وجود انتعاش اقتصادي، مع التركيز على تحسين وزيادة كفاءة المساعدات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

ووضعت السلطة الفلسطينية خطط تنموية من أجل مكافحة الفقر فعملت سياسات لكي تدير عليها، حيث أفرزت الاتفاقات المرحلية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي قيوداً على الجانب الفلسطيني تمثلت بالحد من قدرة السلطة الفلسطينية بالتحكم بالقرار الاقتصادي، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم ممارسة سياسة نقدية ومالية بشكل يخدم الاقتصاد الفلسطيني، بحيث أن إيرادات السلطة الفلسطينية ما تزال مرتبطة بشكل أو آخر بإسرائيل، كما أن هناك قيوداً على جهود السلطة الفلسطينية في تطوير بعض المناطق الفلسطينية التي لا تخضع لسيطرتها الكاملة، بالإضافة إلى عدم تمكين السلطة الفلسطينية من إصدار العملة الفلسطينية والتي تمكنها من ممارسة السياسة النقدية بشكل فعال ومؤثر في الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من ذلك فقد وضعت السلطة الفلسطينية مجموعة من الخطط التي تستهدف تنمية وتطوير الاقتصاد والتي تعتبر أول وثيقة فلسطينية، والتي كان أولها خطة التنمية الفلسطينية لعام 1998 تحمل اسم خطة التنمية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تتبن أية أهداف واضحة ومحددة لمكافحة الفقر إلا أنها ركزت على معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، والتي بدورها تحد من انتشار الفقر (موسى وعبد الرازق، 2001).

وعملت السلطة الفلسطينية على وضع خطة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من عام 1999م إلى عام 2005م، وذلك لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وتم الإشارة لهذه الخطة لأنها تسلط الضوء على الفقر والتنمية (أمان، 2010).

وكان لهذه الخطة أربعة أهداف مركزية هي:

1. التشغيل والنمو الاقتصادي.
 2. إنعاش وتطوير الريف الفلسطيني.
 3. تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.
 4. تطوير وبناء المؤسسات والسياسات المالية.
- يلاحظ من الأهداف السابقة أنه لا يوجد هدف صريح وواضح ينص على تخفيض معدل الفقر وإن كانت الأهداف الثلاث الأولى تنطوي على شيء من ذلك، فمكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل من شأنه أن يخفف من وطأة الفقر، ويسهل عملية مكافحته، وقد ركزت الخطة على تنمية القطاع الزراعي، لما له من أهمية في توفير فرص عمل في أوقات الإغلاق والحصار الإسرائيلي، كما ركزت أيضاً على تنمية المناطق الريفية باعتبارها أكثر تهميشاً وفقراً، فهي موجهة بطريقة غير مباشرة للفئات الفقيرة والمهمشة، وقد تفرع من هدف تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، عدة أهداف كان من ضمنها:

1. هدف مكافحة الفقر.
2. هدف تحسين الأوضاع الاجتماعية.
3. هدف رفع المستوى المعيشي.
4. هدف تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية.

كما أشارت الخطة إلى تبني مجموعة من السياسات تكفل توفير الحاجات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين وتعزيز مشاركتهم في العملية الإنتاجية، وتوفير الخدمات اللازمة من تعليم وصحة وتطوير دور المرأة وتعزيز دورها الاجتماعي، ووفقاً لمعلومات أفادت بها اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني بمحافظة رام الله فإن العمل على هذه الخطة قد توقف وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى، وما صاحبها من إغلاق للمدن الفلسطينية وإرباك عمل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية.

هذا وأطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية برام الله في عام 2011 استراتيجية الحماية الاجتماعية والتي تم إعدادها بمشاركة العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، حيث وضعت رؤية لقطاع الحماية الاجتماعية تنبعث من النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأراضي الفلسطينية، وهي كالاتي:

"حياة كريمة للإنسان الفلسطيني على طريق تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في ظل الدولة الفلسطينية القائمة على الحقوق والعدالة بدون تمييز"، حيث سعت الوزارة وبالشراكة والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية إلى توفير حماية اجتماعية للمواطن الفلسطيني من خلال برامج حماية ورعاية ووقاية وتمكين وتوعية مبنية على النهج المبني على الحقوق بما يضمن الشفافية والعدالة، وذلك لتدعيم صمود المواطنين والحفاظ على التماسك والتضامن الاجتماعي، وتم تحديد خمسة أهداف استراتيجية لقطاع الحماية الاجتماعية وهي:

1. تخفيف عبء وحدة الفقر بين الفلسطينيين.
2. رعاية وتمكين الفئات المستضعفة والمهمشة.
3. دعم ورعاية وحماية وتأهيل وتمكين الأسرى والمحربين وأسر الشهداء والجرحى.

4. بناء وتعزيز التأمينات الاجتماعية باتجاه الوصول إلى نظام ضمان اجتماعي متكامل.

5. تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية والشراكة لتحقيق الحماية الاجتماعية.

ولكن نتيجة للانقسام الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية منذ يونيو -2007 فإن هذه الاستراتيجية من الصعب تطبيقها على أرض الواقع، ومن خلال التواصل بين الوزارة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبوساطة أوروبية تم تنفيذ برنامج التحويلات النقدية والمساعدات العينية وهما جزء من الهدف الاستراتيجي الأول (وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، 2011).

فيما تمثلت عناصر الحماية الاجتماعية الفلسطينية للحد من الفقر في:

1. الوزارات والمؤسسات الحكومية:

وزارة الشؤون الاجتماعية: تعتبر المقدم الأول لخدمات الحماية الاجتماعية على امتداد أرض الوطن، حيث يعمل في الوزارة حوالي 1400 موظف، موزعين على 17 مديرية و15 مكتب فرعي لتسهيل وصول الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وقد بلغ عدد المنتفعين من خدمات الوزارة حوالي 100 ألف أسرة موزعين مناصفة بين قطاع غزة والضفة الغربية بموازنة شهرية تصل 25 مليون شيكل شهرياً.

مؤسسة رعاية اسر الشهداء والجرحى: تأسست عام 1969 من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم برعاية أسر الشهداء والجرحى داخل الوطن وخارجه، وتسعى المؤسسة إلى توفير مستوى عيش كريم لأسر الشهداء والجرحى، وتقدم لهم مخصصات شهرية وفقاً للنظام المالي الموجود لدى المؤسسة، كما توفر لهم خدمة التأمين الصحي ومجموعة من الخدمات التعليمية حيث يبلغ عدد المستفيدين من خدمات المؤسسة في الأراضي الفلسطينية حوالي 17000 حالة (10 آلاف في قطاع غزة، 7 آلاف في الضفة الغربية) (أمان، 2010).

وزارة شؤون الأسرى والمحررين: تقدم الوزارة خدمات متعددة للأسرى داخل السجون وخارجها، ممثلة بالرواتب الشهرية للأسرى، ومنحة الإفراج لمرة واحدة، والغرامات، والكنتين، والتعليم الجامعي للأسير

ولأبنائه وزوجته، والتأمين الصحي، وراتب شهري مقطوع للأسرى المحررين الذين أمضوا في السجن خمس سنوات فأكثر، والدفاع القانوني عنهم، وتقوم الوزارة كذلك بتوفير الدعم والحماية الاجتماعية للأسرى وعائلاتهم، وللأسرى المحررين من خلال دعم إعادة تأهيل الأسرى المحررين لتمكينهم من الاندماج في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وحشد التأييد المحلي والإقليمي والدولي لقضايا الأسرى في السجون الإسرائيلية (<http://mod.gov.ps>).

وتشارك هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية مع وزارة التنمية الاجتماعية في برامج الحد من الفقر.

برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر

أ- برنامج تعزيز الخدمات الاجتماعية: حيث يهدف إلى الحد من الفقر والتهميش في المجتمع الفلسطيني من خلال توفير سجل وطني فلسطيني للفقراء والمهمشين وتوفير نظام لإدارة الحالة بالإضافة إلى توفير نظام للرقابة والتقييم على الخدمات الاجتماعية.

ب- برنامج المساعدات الغذائية: يهدف إلى التقليل من تأثير سوء التغذية وذلك من خلال تزويد الأسر الفلسطينية الفقيرة والمهمشة بمساعدات غذائية.

بلغ إجمالي عدد الأسر التي تلقت مساعدة غذائية خلال عام (2018) حوالي (28,000) أسرة، توزعت مكانياً إلى (39 %) في الضفة الغربية، و(61 %) في قطاع غزة. وقد طرأ اختلاف على هذه الإعداد مقارنة مع عام (2017) حيث كان العدد حوالي (43,000) أسرة، وذلك بسبب انخفاض في ميزانية برنامج الأغذية العالمي الممول لهذه المساعدات (وزارة التنمية الاجتماعية، 2019).

جدول (4.2): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات الغذائية حسب المنطقة لعام 2018

المنطقة	2018		2019	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد
غزة	46.0	20,014	61.0	17,097
الضفة	54.0	23,469	39.0	10,861
المجموع	100	43,483	100	27,958

(وزارة التنمية الاجتماعية، 2019)

ت-برنامج التحويلات النقدية: يهدف إلى التقليل من تأثير حدة الفقر من خلال حصول الأسر الفقيرة على مساعدات مالية نقدية.

يستهدف برنامج التحويلات النقدية (CTP) في وزارة التنمية الاجتماعية الأسر الفقيرة والمهمشة غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تقديم مساعدات نقدية منتظمة لهذه الأسر بواقع أربع دفعات في العام، ويتراوح مبلغ المساعدة بين (250-600) شيكل شهريا (وزارة التنمية الاجتماعية، 2019).

الأفراد المسجلون في برنامج التحويلات النقدية:

بلغ عدد الأفراد الذين تم استهدافهم من بداية تأسيس البرنامج في عام (2007) ولغاية الآن ما يقارب (1,280,609) فردا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشكلون حوالي (218,518) أسرة (وزارة التنمية الاجتماعية، 2019).

جدول (5.2): توزيع المسجلين (أسر وأفراد) في قاعدة بيانات برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة للعام 2018

المنطقة	أفراد		اسر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
غزة	701,283	55.0	106,936	49.0
الضفة	579,326	45.0	111,609	51.0
المجموع	1,280,609	100	218,518	100

(وزارة التنمية الاجتماعية، 2019)

يوضح الجدول (6.2) المساعدات النقدية التي تم إدخالها على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية حسب القطاع التابع الممول لعام 2018

القطاع	مجموع المبالغ بالشيكل
قطاع حكومي	3,325,496
قطاع خاص	675,289
جمعيات خيرية	3,436,241
مؤسسات دولية	552,426
المجموع	7,989,452

(وزارة التنمية الاجتماعية، 2019)

2.1.3.2. توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة:

إن تحسين نظم الحماية الاجتماعية في ظل هذه الأزمة يشكل أمراً غاية في الأهمية. فالاستجابة الفعالة للحماية الاجتماعية في مواجهة هذه الأزمة سيلعب دوراً هاماً في حماية الأسر والأفراد، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً من فقراء ومهمشين، وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، ومن هنا، نعي أهمية وضرورة التحرك ووضع الخطط لتوفير الحماية للفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة، وللفئات التي انكشفت أو قد تنكشف نتيجة هذه الأزمة خصوصاً إذا ما استمرت لفترة طويلة. ويأتي في مقدمة هذه الفئات: الأسر الفقيرة ومحدودة أو قليلة الدخل، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، العاملات في الحضانات ورياض الأطفال التي تم إغلاقها، عمال المياومة (الديك، 2020).

برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة

والمهمشة (وزارة التنمية الاجتماعية، 2019):

أ. مشروع التنمية والتدخل في مرحلة الطفولة المبكرة: يهدف إلى إزالة كافة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني من خلال نظام للكشف المبكر عن الأطفال الذين يعانون من تأخر النمو والإعاقة فعال.

ب. دعم المشروعات الاجتماعية - حصة فلسطين 5% من موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وذلك بحصول الفئات المستفيدة على الخدمات المتكاملة من الحماية والرعاية، ومتابعة قضايا الأحداث في المحاكم، وتوفير باص للمسنين.

ت. إنشاء ورشتي ميكانيكا وكهربة سيارات لصيانة المركبات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية: استحداث ورشتين للميكانيكا والكهرباء لصيانة مركبات الوزارة في مركز رونالدو تكون فعالة.

ث. مركز التكوين الاجتماعي التتموي: تطوير مهنة العمل الاجتماعي من خلال مركز التدريب والسياسات والدارسات المتعلقة بالعمل الاجتماعي، وتم إنشاؤه في رام الله.

3.1.3.2. تعزيز وصول المواطنين للعدالة

أشار أبو دياك (2017) إلى أن أجندة السياسات الوطنية التي تقوم على ثلاثة محاور رئيسية وهي: الطريق نحو الاستقلال الذي يتضمن ثلاث أولويات وطنية وهي: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال، والوحدة الوطنية، وتعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين، والمحور الثاني هو الإصلاح وتحسين الخدمات العامة، ويتضمن هذا المحور فعالية الحكومة واستجابتها للمواطن، والمحور الثالث هو التنمية المستدامة، ويتضمن خمس أولويات وطنية وهي: تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وتعليم جيد وشامل للجميع، ورعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع، ومجتمع قادر على الصمود والتنمية.

كما أشار أبو دياك (2017) أنه ينبثق عن أولوية الحكومة بالعدالة الاجتماعية وسيادة القانون عدة سياسات وهي الحد من الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزيز وصول المواطنين للعدالة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، ويتفرع عن سياسة تعزيز وصول المواطنين للعدالة مجموعة تدخلات سياسية وهي: تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها، وضمان نزاهة وفعالية واستقلال النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، والوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث، وتعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة.

4.1.3.2. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

بدأت الحكومة الفلسطينية بعملية التخطيط الاستراتيجي القطاعي منذ بداية العام 2016 جنبا إلى جنب مع اعداد الموازنة متوسطة المدى 2017-2019، وذلك وفقا لمنهجية عمل أقرها مجلس الوزراء

لدمج عملية التخطيط القطاعي مع إعداد الموازنة متوسطة المدى، تقوم المنهجية المقررة على مجموعة من الأسس والسياسات الناظمة لعملية إعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة والموازنات متوسطة المدى، أهمها ما يلي: (وزارة شؤون المرأة، 2017)

1. رفع فترة التخطيط الاستراتيجي القطاعي من 3 سنوات الى 6 سنوات، بمعنى من 2017 - 2022 ويتم إعداد الموازنة متوسطة المدى كل ثلاث سنوات، للأعوام (2017-2019، 2020-2022).

2. تركز الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية على أجندة السياسات الوطنية والتي تعتبر مكون أساسي لخطة التنمية الوطنية والمحدد الأساسي لأهداف الاستراتيجية القطاعية.

3. التخطيط الاستراتيجي القطاعي وعبر القطاعي يشمل 18 خطة قطاعية و3 خطط عبر قطاعية، والقطاعية هي: التعليم، الزراعة، الصحة، العلاقات الدولية، العدل، الثقافة والتراث، التشغيل، الطاقة، الحكم المحلي، السكان، المياه والمياه العادمة، الحماية الاجتماعية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمن (الداخلية)، إدارة المال العام، الاقتصاد الوطني، السياحة والآثار، النقل والمواصلات. والعبر قطاعية هي: النوع الاجتماعي، الشباب، البيئة.

4. يحكم عملية التخطيط الاستراتيجي دليل عمل موحد صادر عن وزارة المالية والتخطيط.

برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)

أ- دعم مؤسسة وتضمين النوع الاجتماعي في السلطة الوطنية الفلسطينية (SI-GEWE): وتهدف إلى المساهمة في القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين في فلسطين من خلال الدعم المؤسسي، حيث تبين أن قدرات المؤسسات الفلسطينية من منظور

النوع الاجتماعي قد تطورت، وأن إجراءات وسياسات الحكومة والمجتمع المدني لتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة تعززت.

ب- مشروع إرادة (استجابة النساء للتوعية بحقوقهن في التمثيل والتنمية والمناصرة) (IRADA): يهدف إلى دعم سياسات الحكم الرشيد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، ودعم مراكز حماية النساء في الضفة الغربية (محور، البيت الامن، طوارئ أريحا) / دعم مديريات التنمية الاجتماعية / دعم مراكز المشورة في يطا ودورا وجنين / دعم النساء المعنفات والمهمشات اقتصادياً. وتعمل مرشحات المرأة في الميدان على تقديم المساعدة للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي اللواتي تم التعاطي معهن من خلال مجموعة من التدخلات، كالدعم والتوجيه، الإرشاد النفسي، أو الخدمات التعليمية.... الخ، إضافة للتنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي لتوفير بعض الخدمات، وقد تم تقديم الدعم والتوجيه لحوالي % 37 من النساء اللواتي تم التعاطي مع قضاياهن.

ت- "WELOD 3" تمكين المرأة والتنمية المحلية: زيادة فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية والمساهمة في تنفيذ المواثيق الدولية لحماية حقوقها، وتعزيز القدرة على تعميم مراعاة المنظور العام بالنوع الاجتماعي، ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في وزارة شؤون المرأة والمحافظات، ووزارة التنمية الاجتماعية، وتعزيز عملية التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتنمية الثقافية للمرأة وكذلك محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تشجيع إعادة إدماج المرأة ضحية العنف في المجتمع، وازدياد التنسيق بين مختلف القطاعات "المساواة بين الجنسين وتمكين النساء".

ث- التمكين الاقتصادي للنساء: تمكين الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء من زيادة استقلاليتها الاقتصادية ومواردها المالية، وبالتالي تمكينها من إعالة أسرها بشكل أفضل، ومثال ذلك هنالك

مئة أسرة فقيرة ترأسها نساء في منطقتي نابلس وقلقيلية لديهن مشاريع مدرة للدخل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

جدول (7.2): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها امرأة حسب الفئة العمرية لربة الأسرة لعام 2018

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 18	49	10.
19-30	1,630	3.6
31-40	5,013	11.0
41-50	8,587	18.8
51-59	10,054	22.1
60 فما فوق	20,240	44.4
الم	45,573	100

(وزارة التنمية الاجتماعية، 2019)

جدول (8.2): التوزيع الجغرافي للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها امرأة ذات إعاقة حسب المنطقة لعام 2018

المنطقة	النسبة	العدد
الضفة الغربية	58.5	3,502
غزة	41.5	2,480
المجموع	100	5,982

(وزارة التنمية الاجتماعية، 2019)

5.1.3.2. تمكين الشباب

تعتبر فئة الشباب هي الفئة الأكثر تأثراً في المجتمع الفلسطيني، والقوة الكامنة القادرة على صنع التغيير وبناء المستقبل، إذ يشكلون المورد الوحيد والاستثمار الحقيقي للشعب الفلسطيني، لذا يتوجب على كافة مؤسسات المجتمع (الحكومية، الخاصة والأهلية) الاستثمار بهذه الفئة من أجل إحداث تنمية حقيقية ومستدامة، حيث أن عدم الاستثمار في هذه الفئة المنتجة وتركها دون الرعاية المطلوبة سوف ينعكس سلباً على المجتمع وعلى هدف تحقيق التنمية، خاصة وأن تهميش طاقات الشباب وتركهم دون تمكين يحولهم إلى عناصر هدامة للتنمية في الحاضر والمستقبل (جلس، 2016).

برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية الخاصة بتمكين الشباب:

مراكز تأهيل الشبيبة: تهدف إلى تطوير قدرات العاملين في المراكز الاجتماعية من خلال مراكز التأهيل الاجتماعي والمهني التابعة للوزارة ستكون قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية (حماية ورعاية) والتأهيلية (تخصصات مهنية مختلفة) للأطفال المتسربين من المدارس، حتى يصبحوا قادرين على التكيف والاندماج (وزارة التنمية الاجتماعية، 2019).

إدارة وتخطيط البرامج

يوجد خمسة ركائز أساسية للتخطيط السليم للبرامج:

- 1- وجوب ارتباط البرنامج مع رسالة المؤسسة: يتوجب على كل برنامج أن يرتبط بشدة مع رسالة المؤسسة، بمعنى أنه على إدارة المؤسسة العمل انطلاقاً من الرسالة، من خلال تحديد عدد من الأهداف الكلية الأساسية التي سيؤدي تحقيقها إلى إنجاز رسالة المؤسسة.
- 2- وجوب ارتباط تخطيط البرنامج مع التخطيط الإستراتيجي: وفقاً لطبيعة المؤسسة، فإن التخطيط الإستراتيجي يتضمن، بشكل نموذجي نظرة عامة لرؤية المؤسسة ورسالتها وقيمها وقضايا استراتيجية شاملة وأهداف استراتيجية (والتي تصبح في بعض المنظمات برنامجاً) وطرق تحقيق الأهداف (إن الطرق لتحقيق الأهداف غالباً ما تكون بمثابة دليل يساعد لمعرفة كيفية توافق البرنامج مع أهدافه الخاصة). ولأن تخطيط البرامج يجب أن يكون مرتبطاً مع طبيعة رسالة المؤسسة، فإن تخطيط البرنامج يجب أن يرتبط بشكل وثيق مع التخطيط الإستراتيجي للمنظمة أيضاً فبعد المرحلة التي تحدد فيها عملية التخطيط الإستراتيجي الأهداف والقضايا الإستراتيجية، يمكن لمجموعة من المخططين وضع إطار عمل حول كيفية توافق الأهداف مع بعضها البعض، وغالباً ما يكون إطار العمل هذا الدليل المستخدم لإقامة برنامج جديد.

3- إشراك أعضاء الهيئة الإدارية في تخطيط البرامج: إن المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق أعضاء الهيئة الإدارية تتمثل في وضع اتجاه استراتيجي للمنظمة، إذ أنه يتوجب على الهيئة الإدارية التدخل بشكل كبير في التوجيه والإشراف على الاتجاه الأولي للبرنامج، ولذلك يجب إعطاء الهيئة الصلاحية للتدخل في التخطيط الإستراتيجي للبرامج.

4- إشراك الفئات المستهدفة في تخطيط البرامج: يمكن للمنظمة أن تباشر في إجراء عملية رائعة لتخطيط البرامج بتوفير جميع الأطراف المناسبة من الهيئة الإدارية والمدير التنفيذي ومدراء البرامج والمشاريع والباحثين والمتطوعين، إلا أنه لم يتم إعطاء الفئات المستهدفة الفرصة لعرض وجهات نظرهم بالرغم من أنهم مستخدمو البرامج، وبذلك ستكون المؤسسة قد وضعت مخططاً جيداً للبرامج ولكن بني على أسس قد تكون لا تلبى واقع واحتياجات الفئات المستهدفة.

لذلك على المؤسسة أن تمنح الفئات المستهدفة فرصة المشاركة في تخطيط البرامج خاصةً فيما يتعلق بالآراء الأولية للبرنامج، كأهداف البرنامج وطرق تحقيق تلك الأهداف. وقد يكون من الصعب إتاحة الفرصة أمام كافة الفئات المستهدفة للمشاركة في تخطيط البرامج، ولذلك على المؤسسة أن تختار عينة ممثلة لفئاتها المستهدفة للمشاركة في تخطيط البرامج.

5- وضع المخطط "المثالي" للبرنامج: إذا استخدمت المؤسسة الأشخاص المناسبين، وإذا شارك الجميع في خدمة أهداف المؤسسة بإخلاص، موظفين خبراتهم في العمل، عندها ستصيح المؤسسة المخطط "المثالي" للبرامج. إذ أن المؤسسة تبقى الخبير الفعلي الوحيد القائم على تخطيط برامجها الخاصة بها ويمكن الاستعانة بمستشارين ومساعدین خارجيين على أن يعود اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط إلى أعضاء المؤسسة بشكل مطلق فبذلك يتوافق المخطط "المثالي" للبرامج مع طبيعة المؤسسة وغاياتها.

فاعلية البرامج:

ويقصد بها مدى قدرة البرامج على إيجاد تطابق بين الواقع الحالي والمتطلبات والتحديات المستقبلية لهم، وبالتالي تقاس درجة مستوى فاعليته بمدى قدرة البرامج على خلق تطابق بين الحاضر والمستقبل المراد الوصول إليه خلال فترة زمنية معينة في حدود إمكانيات محدودة (خليل، 2016).

الربط مع أجندة السياسات الوطنية

كون قطاع التنمية الاجتماعية مرتبط بشكل وثيق مع مجموعة كبيرة من القطاعات الأخرى، كالصحة والتعليم والزراعة والاقتصاد والأمن والعدل والبنية التحتية والثقافة، ترتبط الاستراتيجية بشكل عام مع تسع أولويات وطنية حددتها أجندة السياسات الوطنية، وبشكل خاص مع الأولوية رقم (7). (وزارة

التنمية الاجتماعية، 2020)



شكل رقم (1.2): التقاطعات مع مصفوفة الأولويات الوطنية والسياساتية في مسودة الأجندة الوطنية

الأولوية الوطنية رقم (7): العدالة الاجتماعية وسيادة القانون

لا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية من دون العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتي وضعت كأولوية وطنية في أجندة السياسات الوطنية، وبذلك تعتبر المرتكز الرئيسي للاستراتيجية. ويندرج ضمنها أولاً الأولوية السياساتية الأولى المتمثلة في "الحد من الفقر متعدد الأبعاد" من خلال ضمان حد أدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية، وتطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين، مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفقراء والمهمشين، الادمج الاجتماعي وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (أفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الاسرى المحررين)، وتوفير الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة. كذلك تندرج هنا الأولوية السياساتية الثانية "توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين" من خلال تطوير نظم وأرضية حماية اجتماعية ملائمة وتدرجية واعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، انفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي، وتطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها وتعزيز ومأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي. من ناحية أخرى، تساهم الاستراتيجية بشكل مباشر في تحديد الأهداف الاستراتيجية والتدخلات السياساتية التي تحقق الأولوية السياساتية المتمثلة في "تعزيز وصول المواطنين للعدالة"، والتي تشمل تدخلات سياساتية تتضمن تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الانسان واناذاها، ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول العادل الى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث. وأخيراً من منطلق استهداف استراتيجية التنمية الاجتماعية للنساء، فإنها ترتبط في الأولوية السياساتية الرابعة "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" وتدخلاتها في إزالة كافة اشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة اشكال العنف ضدهن، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة. وأخيراً، ومن منطلق استهداف الشباب، ستعمل الاستراتيجية على تحديد

أهداف ترتبط بالأولوية السياسية الخامسة "تمكين الشباب"، والتي تندرج ضمنها تدخلات سياسية متمثلة بتمكين الشباب الفلسطينيين من الحصول على فرص تؤمن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وبناء الدولة، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً، وتوفير فرص عمل ملائمة للشباب، ودعم مبادرات الشباب الريادية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2020).

4.2 الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرضاً لمجموعة من الدراسات السابقة ذات بتقييم البرامج، والدراسات ذات العلاقة بالبطالة والحد من الفقر، وتمكين المرأة، والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، مرتبة تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم، وينتهي بتعقيب على الدراسات السابقة.

1.4.2. الدراسات العربية:

دراسة العايد والحمودي (2019) بعنوان: تقييم تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية في المملكة

العربية السعودية من وجهة نظر المستخدمين منها

هدفت الدراسة إلى تقييم تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية بأبعادها المختلفة (الظهور، التفاعل، التبادل المالي، التكامل) في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستخدمين منها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بتقييم تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية، ومناقشة أهم العوامل المرتبطة بالحكومة الإلكترونية، وتم إجراء دراسة ميدانية للتعرف على درجة تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية من خلال الاعتماد على استبانة تم تصميمها لأغراض هذه الدراسة، وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية عنقودية بلغ حجمها (386) مستقيداً من الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن تقييم تطبيق الحكومة الإلكترونية وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة جاء بمستوى مرتفع، وبتحليل أبعاد تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية، يتضح أن بُعد التبادل المالي احتل الرتبة الأولى، يليه بُعد الظهور وبُعد التكامل في الخدمة، وفي الرتبة الأخيرة جاء بُعد التفاعل، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية تعزى إلى متغير جنس المبحوثين وعلى جميع الأبعاد (الظهور، التفاعل، التبادل المالي، التكامل).

دراسة عبد الغني (2019) بعنوان: آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030م: دراسة مطبقة على القيادات النسائية بمحافظة الفيوم

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم آليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحماية المجتمعية للمرأة، بالإضافة إلى تحديد أهم المقترحات التي قد تزيد من فاعلية برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر 2030م. واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تحاول وصف وتحليل استجابات القيادات النسائية بمحافظة الفيوم حول أهم آليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وآليات حماية المرأة من العنف ومقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة وذلك في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية، مصر 2030م، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (95) امرأة من القيادات النسائية، واستخدم الباحث استبانة من إعداده لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة الى أن أهم آليات تفعيل الحماية الاجتماعية تتمثل في زيادة برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة، وبرامج توعوية للأمهات بالاكشاف المبكر للإعاقة، والحد من ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال، وتطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة، وتشجيع إجراء الفحوص الطبية للمقبلين على الزواج.

دراسة العضايلة (2019) بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان

هدفت الدراسة التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر، وذلك من خلال التعرف إلى آليات عملها، والاستراتيجيات التي تتبعها، والبرامج التي تقدمها، وكذلك التعرف إلى المعوقات التي تحد من أدائها. ولتحقيق ذلك أجريت دراسة مسحية لكافة العاملين في برنامج تمكين جيوب الفقر في المؤسسات الأربعة المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي، عن طريق استخدام الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة، وأجريت الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم الكلي (64) موظفاً وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى أن آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل ضمن برنامج جيوب الفقر تتلخص في المطالبة بتعديل بعض التشريعات القائمة، والكشف عن ضعفها وكثرة ثغراتها لتحقيق الهدف المنشود، وتبين أن أهم الاستراتيجيات المستخدمة في الحد من الفقر هي استراتيجية تمكين الفقراء، ويليها المشاركة والتضامن، واستراتيجية الإقناع، ومن ثم استراتيجية الضغط، كما تبين أن أهم البرامج التي تقدمها المؤسسات هي برامج تدريب وتأهيل لأفراد المجتمع المحلي، وتقديم برامج تهدف لتنمية مهارات أفراد المجتمعات المحلية، وأما فيما يتصل بالمعوقات التي تواجه المؤسسات فكانت المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، يليها المعوقات الخاصة بالمؤسسة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر تعزى للمنصب، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزى لمدة عمل العاملين في تلك المؤسسات.

دراسة نصر الله (2019) بعنوان: التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة

تهدف الدراسة لعرض التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة ومدى تحقيق أهدافها، وتم استخدام المصادر الثانوية في الدراسة والمتمثلة في الكتب والمجلات العلمية والاصدارات والتقارير والاحصاءات الدورية، ومن أهم نتائج الدراسة ضعف برامج البنية التحتية الموجهة لتلبية احتياجات السكان وخاصة امدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء، كذلك إن زيادة معدلات النمو السكاني في قطاع غزة في ظل محدودية الموارد الطبيعية وخاصة الأراضي يزيد من الكثافة السكانية ويعزز التصحر على حساب القطاع الزراعي.

دراسة أبو جراد (2018) بعنوان: واقع البطالة في المخيمات الفلسطينية وتأثيرها على الاستقرار

النفسي لدى عينة من الشباب الخريجين بمخيمات قطاع غزة

هدفت الدراسة الحالية للتعرف إلى واقع بطالة خريجي الجامعات الفلسطينية وتأثيرها على الاستقرار النفسي لديهم بمحافظات غزة، والكشف عن معدل انتشار البطالة بين صفوف الخريجين ومستوى الاستقرار النفسي لديهم والكشف عن دلالات الفروق في متوسطات تقديرات عينة الدراسة للبطالة على الاستقرار النفسي تبعاً للمتغيرات (الجنس، منطقة السكن، عدد سنوات البطالة) ووضع سبل وتوصيات ومقترحات للحد من انتشار بطالة الخريجين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة قياس المكونة من (35) فقرة موزعة على خمسة أبعاد، وبلغ حجم عينة الدراسة (155) خريج وخريجة عاطلين عن العمل من كلا الجنسين، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة انتشار البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية بلغت (56%)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والاستقرار النفسي لدى خريجي الجامعات الفلسطينية العاطلين عن العمل، كذلك توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة للبطالة على الاستقرار النفسي تعزى لمتغير الجنس والمنطقة السكنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير عدد سنوات البطالة لدى الخريج.

دراسة العبد الله والعدوس (2017) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة

للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الحد من الفقر والبطالة، من خلال بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر والحد من البطالة، وبيان أثر المشاريع الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من هذه القروض، ولتحقيق هذه الاهداف تم تطوير استبانة لتخدم أغراض هذه الدراسة، حيث استخدمت

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (70) مستفيداً من القروض، وتوصلت الدراسة إلى استحواد المشاريع الحيوانية على النسبة الأكبر، تلتها المشاريع التجارية بمتوسط دخل بين (100 الى 200) دينار شهرياً، إضافة الى قدرة هذه المشاريع الصغيرة على تحقيق أهدافها في معالجة الفقر والبطالة بدرجة متوسطة.

دراسة رفاعي (2017) بعنوان: دراسة تقييم البرامج التدريبية المنفذة في وزارة التنمية الإدارية ودورها في رفع مستوى الكفاءة البشرية

هدفت الدراسة إلى تقييم البرامج التدريبية ودورها في رفع مستوى الكفاءة البشرية عند أفراد العينة، بالإضافة إلى التعرف على مراحل العملية التدريبية ومدى تأثير البرامج التدريبية في رفع الكفاءات وتنميتها، وذلك من خلال دراسة تقييم برامج التدريب المنفذة في وزارة التنمية الإدارية، وقد أُجريت هذه الدراسة من خلال دراسة أبعاد برنامج التدريب (المدرّب - المتدرّب - بيئة ومكان التدريب - المادة التعليمية)، بالإضافة إلى دراسة مستويات الكفاءة البشرية بأبعادها (المعرفة - الخبرة - المهارة - الأنماط السلوكية المكتسبة نتيجة التدريب الحاصل من وجهة نظر المتدربين. كما شملت الدراسة اكتشاف الفروق في مستوى الكفاءة البشرية لدى العينة لكل من الجنس والعمر وعدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث صممت الاستبانة كأداة لاستطلاع آراء العينة المكونة من المتدربين ضمن برامج تدريب وزارة التنمية الإدارية في دمشق التي بلغت (100) متدرّباً تم اختيارهم بطريقة المسح العشوائي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة خطية قوية وموجبة بين مستوى برامج التدريب ومستوى الكفاءة البشرية بأبعادها الأربعة. كما أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول البرامج التدريبية في رفع مستوى الكفاءة البشرية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

دراسة الكردي وعديرة (2014) بعنوان: واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تمكين المرأة السورية سياسياً واقتصادياً وصحياً، كما هدفت إلى الكشف عن مجالات التمكين (السياسي، الاقتصادي، الصحي) للمرأة في الجمهورية العربية السورية، وتوصلت الدراسة إلى أن انخراط المرأة في قوة العمل مرتبط بدورها التقليدي أي في الأعمال الزراعية والخدمية، كما أن المرأة السورية تمكنت من الوصول إلى أعلى المناصب في الدولة حيث شغلت منصب نائب رئيس الجمهورية، غير أن مساهمتها في الحكومة والمجالس المحمية منخفضة، بينما شهد المستوى الصحي للمرأة السورية تطوراً كبيراً ورعاية أوسع، فقد انخفضت نسبة وفيات الأميات والأطفال وارتفعت نسبة الإناث اللاتي ولدن تحت إشراف متخصصين.

دراسة عليطو وأبو حلاوة ومنصور (2014) بعنوان: أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في

محافظة اللاذقية: دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع البطالة في محافظة اللاذقية وأثرها على التنمية الاجتماعية على صعيد: الفرد العاطل عن العمل، أسرة الفرد العاطل عن العمل، المجتمع المحلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام منهج المسح الإحصائي في الدراسة الميدانية، وتكونت عينة الدراسة من (763) شخصاً من الشباب العاطلين عن العمل، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أعداد المتعطلين عن العمل والزمن خلال الفترة (2002-2003)، أي أن خط الاتجاه العام لتطور عدد المتعطلين عبر الزمن يأخذ اتجاهاً متناقصاً، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل، وأسرته، والمجتمع المحلي، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية، حيث تولد البطالة لدى الفرد إحباط شديد من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل، وتؤدي إلى تأخره عن الزواج نظراً لتكاليفه.

دراسة الدباش وإبراهيم (2012) بعنوان: دراسة تحليليه لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة

من الدول النامية لعام 2012

هدفت الدراسة التعرف إلى الأساليب والبرامج المتبعة في الدول النامية للحد من ظاهرة الفقر، حيث تعتبر من الظواهر التي تحدد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتداولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور. واعتمد الباحثان الفرضية التالية: أن الاساليب المستخدمة في الحد من الفقر كثيرة ومتعددة إلا أن اثارها في الحد من الفقر غير معروفة، وعليه فان تحديد فعاليتها ستكون مؤشر لمدى خفض نسبة الفقر في دول العينة والتي يمكن أن تستفيد منه الدول الأخرى، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والكمي بالاعتماد على معادلات قياس فعالية مكافحة الفقر، من خلال ما كتب في هذا الموضوع، وتوصلت الدراسة الى أن مؤشر فعالية الحد من الفقر يتأثر بكل مكوناته بما فيها معدل النمو الاقتصادي، مؤشر الحكم الراشد، نسبة الفقراء، حجم المساعدات الدولية وغيرها، كما يتأثر كذلك ببعض المتغيرات الأخرى كنسبة الزكاة، وهناك متغيرات أخرى لم يستطيع الباحثان من تقديرها بسبب عدم توفر البيانات عنها في الدول عينة البحث مثل: أثر التعليم في خفض البطالة، أثر التضخم في ضعف القدرة الشرائية مما تسبب بزيادة نسبة الفقراء.

دراسة حماد (2010) بعنوان: تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة من وجه نظر مديري المشاريع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وصمم استبانة خصيصاً لجمع البيانات اعتماداً على المعايير الدولية لتقييم المشاريع (معيار الارتباط، معيار الكفاءة، معيار الفاعلية، معيار الأثر، ومعيار الاستدامة)، وتم استخدام العينة العشوائية المنتظمة، حيث تم توزيع

(160) استبانة، واسترد (145) استبانة، أي ما نسبته (90.6%)، وأظهرت نتائج الدراسة: أنه يتم تقييم المشاريع اعتماداً على معيار الارتباط بنسبة (73.9%)، ومعيار الكفاءة بنسبة (69.61%)، ومعيار الفاعلية بنسب (68.23%)، ومعيار الأثر بنسبة (70.93%)، ومعيار الاستدامة بنسبة (69.34%)، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق تعزى إلى كل من المتغيرات الشخصية (العمر، الجنس، المؤهل العلمي وسنوات الخبرة وخصائص المنظمات غير الحكومية عمرها، عدد المشاريع وعنوان المنظمة، ووجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة وعنوان المنظمة بالنسبة لمعيار الفاعلية).

دراسة فرحات (2015) بعنوان: الحماية الاجتماعية برامج والمساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحماية الاجتماعية برامج والمساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال تحليل التقارير الصادرة عن الوزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان تبين أن غياب استراتيجية شاملة وموحدة للحماية الاجتماعية يدفع باتجاه تشتت الجهود وعدم الفاعلية بتحقيق الأهداف المرجوة من برنامج المساعدات النقدية، وآلية التعاطي مع شكاوى المواطنين الواردة حوله سواء لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في دائرة الشكاوى في وزارة الشؤون الاجتماعية. وإن أي خطوات تتعلق بالحماية الاجتماعية قد تتخذ بعيداً عن قائمة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الخدمات للفئات المحتاجة وتوفير الفرص لهم وتمكينهم من الحياة الكريمة.

دراسة مصلح (2010) بعنوان: واقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية في مدينة قلقيلية

هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية في مدينة قلقيلية، وفحص وجود أثر لكل من متغيرات (العمر، الخبرة الوظيفية، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى

الوظيفي، عدد الدورات التدريبية في التخطيط) في استجابات عينة الدراسة نحو واقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية التي يعملون بها في مدينة قلقيلية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث تم تطبيق استبانة على عينة مكونة من (35) موظفاً وموظفةً يعملون في الوزارات الحكومية في مدينة قلقيلية، وتوصلت إلى أهم النتائج ومنها أن الدرجات لواقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية في مدينة قلقيلية كانت متوسطة على المجالات الخمس الأولى وكانت منخفضة على مجال التقييم، وقد تبين من النتائج عدم وجود فروق في معدلات استجابات الموظفين تبعاً لكل من متغيرات (العمر، الخبرة الوظيفية، المؤهل العلمي، التخصص) على الأبعاد كافة، وأما متغير المسمى الوظيفي فقد تبين عدم وجود فروق على الأبعاد الخمسة الأولى (الرؤية والرسالة، أهداف الوزارة، التخطيط، التنفيذ، الرقابة) (وجود فروق على بعد التقييم، بينما تبين وجود فروق في معدلات الاستجابات تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية على الأبعاد الثلاثة الأولى (الرؤية والرسالة، أهداف الوزارة، التخطيط)، وعلى الدرجة الكلية للأبعاد، وعدم وجود فروق على الأبعاد الثلاثة الأخيرة (التنفيذ، الرقابة، التقييم).

دراسة قشوع (2009) بعنوان: استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة، تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة، وجذب الاستثمار إليها واستغلال إمكانياتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي من ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات، اعتمدت الدراسة في منهجيتها بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة بشكل خاص ومحافظة طولكرم بشكل عام وأظهرت نتائج الدراسة مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية وكذلك خصائصها الطبيعية والديمغرافية من حيث موقعها الجغرافي ووقوعها على أكبر حوض مائي، أيضاً أشارت

النتائج بأن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة .

دراسة حسن (2005) بعنوان: الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته

تناولت هذه الدراسة، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، ظاهرة من الظواهر الخطرة على الاقتصاد الفلسطيني، وهي ظاهرة الفقر، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، وذلك من أجل التعايش مع الفقر ، من خلال خطط وبرامج التنمية الفلسطينية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والموازنة العامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تصميم استبانة خاصة بالأسر الفقيرة، وتكونت عينة الدراسة من (168) أسرة من الأسر الفقيرة في فلسطين، حيث كان من أبرز النتائج كانت سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، بحيث اعتمدت عليه 95.8% من أسر العينة، المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة سواء كانت من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية أو من الأهل والأقارب، لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، بحيث كانت مساهمة هذه المساعدات في احتياجات الأسرة الفقيرة حوال 21% كما أن المتوسط الشهري لهذه المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية بلغ (132) شيقل، ومن لجنة أموال الزكاة (55) شيقل، ومن وكالة الغوث ما يعادل (17) شيقل شهرياً، لم تكن برامج التشغيل ومكافحة البطالة موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر، بحيث أن 79% من الأسر الفقيرة في العينة لم تستفد من هذه البرامج.

تقرير عن التنمية المستدامة (2003) بعنوان: التنمية المستدامة في عالم دائم التغير.

يركز هذا التقرير كما ورد في دراسة حسن (2005) على ضرورة تحقيق نمواً في الدخل والإنتاجية في البلدان النامية من أجل ضمان مستوى حياة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل، إلى جانب إدارة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى دور المؤسسات وأهميتها في تحقيق التنمية

المستدامة، كما أن تمكين الفقراء من امتلاك الأصول المادية والاجتماعية والتركيز على القطاع الزراعي الذي يعيش عليه أكثر من (3.1) مليار إنسان، من شأنه أن يساعد في التخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى وضع حلول مناسبة للمشكلات العالمية مثل النزاعات المسلحة والأمراض المعدية.

2.4.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة بنهاو (Pinhao, 2010) بعنوان: سياسات الإتحاد الأوروبي حول مظاهر النوع الاجتماعي لبناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا، حيث بحثت الدراسة في الإستراتيجيات التي يتبناها الإتحاد الأوروبي في التعامل مع موضوع النوع الاجتماعي في دول جنوب شرق آسيا والتي تشمل الفلبين، وسنغافورة، وتايلاند وفيتنام، وكمبوديا، وتيمور، وتبين الدراسة أن الإتحاد الأوروبي يعمل ضمن إستراتيجيتين لتعزيز مساواة النوع الاجتماعي، وهما دمج مساواة النوع الاجتماعي في جميع السياسات والإستراتيجيات والأعمال، وتمويل الإجراءات التي تدعم بشكل مباشر تمكين النساء، ولذلك تفحص الدراسة تنفيذ هذه الإستراتيجيات التي يتبناها الإتحاد الأوروبي في مجال التعاون التنموي، وتتطرق الدراسة لفحص أثر تلك الاستراتيجيات وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بموقف الإتحاد الأوروبي سواء كان موقفاً مقنعاً أو كافياً أو هامشياً، في شبكة عمله ضمن المبادرات الخارجية الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي في المنطقة، وإذا ما كان الإتحاد الأوروبي عاملاً فعالاً في تعزيز الديمقراطية، ومظاهرها الخاصة بالنوع الاجتماعي وكيف يتم إدراك دور الإتحاد في المنطقة.

دراسة ودجاجا (Widjaja, 2009) بعنوان: التمويل الأصغر ليس للفقراء

Microcredit Not for the Poor

هدفت الدراسة إلى مناقشة مدى فعالية التمويل الأصغر في تقليل نسبة الفقر عن طريق مناقشة الإيجابيات والسلبيات لمؤسسات التمويل الأصغر، والآليات المتبعة في تقديم التمويل والوصول إلى

حلول للمشاكل المطروحة في أندونيسيا، وكان من نتائج الدراسة؛ إن التمويل يساعد الأشخاص الفقراء في إخراجهم من دائرة الفقر عن طريق زيادة دخلهم، وتمكين النساء من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وهي طريقة فعّالة لخلق فرص تعليمية وصحية وغذائية أفضل لأولادهم، إلا إن العديد من المؤسسات لا تصل إلى أفقر الفقراء، أو تقوم باستبعادهم بسبب التمييز من المؤسسات نفسها، أو الأشخاص المسؤولين عنها.

دراسة (Greenberg and Zuckerman, 2009) بعنوان: أبعاد النوع الاجتماعي لفترة ما بعد

الإعمار: التحديات في المساعدة التنموية

هدفت الدراسة التعرف إلى إيجاد إطار عمل لفهم أبعاد النوع الاجتماعي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، وذلك لتعزيز التقييم وتصميم المشروع وبلورة السياسات؛ بهدف تحقيق السلام الدائم والمشاركة والازدهار، وأجريت الدراسة في هلسينكي-فنلندا. واستعملت الباحثتان أمثلةً من البنك الدولي، وممولين آخرين بما فيها أكبر وأصغر القروض التنموية التي قدمت لمناطق معينة في فترة إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، لتحديد الأبعاد الخاصة بالنوع الاجتماعي التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مشاريع إعادة الإعمار. وقد استعملت هذه الأمثلة لإثبات الفرضية التي تنص على أن صانعي السياسات تعاملوا ببطء في توظيف تحليل النوع الاجتماعي في التخطيط لتلك المشاريع، وتجادل الباحثتان في أن إدراك ومعالجة أدوار النوع الاجتماعي، وتعزيز حقوق المرأة، ومساواة النوع الاجتماعي، وهي أمور جوهرية لنجاح أي سياق ما بعد النزاع، كما تجادل الدراسة في أن إدراك خصوصيات المجتمعات التي مرت في حالة نزاع، والمدى الذي ستزيد فيه انعدام المساواة من احتمالية نشوب نزاع من جديد، وأن تحليل النوع الاجتماعي سيعزز ويحسن من نتائج البرامج.

3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة، تبين أن بعضها تناول تقييم البرامج كدراسة العايد والحمودي (2019)، ورفاعي (2017)، وحماد (2010)، وبعضها تناول تمكين المرأة، كدراسة الكردي وعديرة (2014)، وبنهاو (Pinhao, 2010)، وبعضها تناول دور المؤسسات العامة والخاصة في الحد من الفقر، كدراسة العضالية (2019)، وأبو جراد (2018)، والعبد الله والعدوس (2017)، وعليطو وأبو حلاوة ومنصور (2014)، والدباش وإبراهيم (2012).

وتأتي الدراسة الحالية للتعرف إلى واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية (التخطيط والفعالية) ومدى توافقها مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)، حيث استقادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري، وبناء أدوات الدراسة، وفي المنهج المستخدم.

وتأتي هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة من أجل الوقوف على ما هو إيجابي وفعال في تقييم برامج والمشاريع، وتطويره والمضي به قدماً للأمام، وتعديل وتقويم ومعالجة ما هو سلبي من أجل النهوض به من جديد وإعادة وضعه على الطريق القيم من جديد مرةً أخرى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كون الدراسات السابقة جزء منها بحث واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية (التخطيط والفعالية)، والجزء الآخر بحث في مدى توافقها مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)، واعتمدت هذه الدراسة على الاستبيانات، والمقابلات وعلى المصادر الأولية في جمع بياناتها من مصادرها الرئيسية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 مقدمة

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

2.3 منهج الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج (الكمي والنوعي) الذي يحاول وصف وتقييم مدى توافق مشاريع وزارة التنمية الاجتماعية مع العدالة وسيادة القانون وفق أجندة السياسات الوطنية وهذا المنهج هو الأنسب لموضوع الدراسة والذي يعرف بأنه " يصف موضوع الدراسة ويحلل ويقارن ويقمّم أملاً في التوصل إلى توصيات وتعميمات يزيد بها رصيد العلم عن موضوع الدراسة من خلال دراسة الموضوع.

3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية والبالغ عددهم (14) شخصاً من العاملين في الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، والجدول (1.3) يوضح خصائص أفراد مجتمع الدراسة الديموغرافية:

جدول (1.3): خصائص مجتمع الدراسة الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	نكر	7	50.0
	أنثى	7	50.0
	المجموع	14	100.0
الدرجة الوظيفية	مدير دائرة	8	57.1
	مدير عام فأعلى	6	42.9
	المجموع	14	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	5	35.7
	ماجستير	5	35.7
	دكتورة	4	28.6
	المجموع	14	100.0

4.3 أدوات الدراسة

1.4.3. مقياس تقييم البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية

قام الباحث بتطوير مقياس لتقييم البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة كدراسة المسعود (2020)، ودراسة الفهداوي وعديرة (2014)، ودراسة فرحات (2015)، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من (30) فقرة توزعت على خمس مجالات، المجال الأول الحد من الفقر، والمجال الثاني توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، والمجال الثالث تعزيز وصول المواطنين للعدالة، والمجال الرابع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمجال

الخامس تمكين الشباب، ولكل مجال (6) فقرات، بحيث تقيس مجتمعة تقييم البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية.

1.1.4.3. صدق المقياس:

أ- صدق المحكمين:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس، عُرض المقياس على (5) محكمين من العاملين في الجامعات الفلسطينية ومن ذوي الاختصاص والخبرة، وذلك من أجل التوصل إلى الصدق الظاهري للمقياس أنظر ملحق رقم (3).

ب- صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق المقياس بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لكل فقرة من فقرات المجال الذي تنتمي إليه مع الدرجة الكلية للمجال، وذلك كما هو واضح في الجدول (2.3) جدول (2.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

المجال	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون (r)	المجال	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون (r)	المجال	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون (r)
الحد من الفقر	A1	0.66**	تمكين الشباب	C1	0.71**	تعزيز وصول المواطنين للعدالة	A1	0.66**
	A2	0.64**		C2	0.63**		A2	0.64**
	A3	0.70**		C3	0.73**		A3	0.70**
	A4	0.61**		C4	0.71**		A4	0.61**
	A5	0.65**		C5	0.66**		A5	0.65**
	A6	0.67**		C6	0.67**		A6	0.67**
توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين	B1	0.55**		D1	0.59**	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	B1	0.55**
	B2	0.61**		D2	0.55**		B2	0.61**
	B3	0.67**		D3	0.69**		B3	0.67**
	B4	0.66**		D4	0.71**		B4	0.66**
	B5	0.73**		D5	0.68**		B5	0.73**
	B6	0.62**		D6	0.64**		B6	0.62**

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات الأداة في قياس ما صيغت من أجل قياسه.

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمجالات قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس والجدول (3.3) يوضح ذلك.

جدول (3.3): مصفوفة معاملات ارتباط درجة كل مجال من مجالات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس.

معامل الارتباط	العلاقات
0.73**	الحد من الفقر * الدرجة الكلية
0.89**	توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين * الدرجة الكلية
0.75**	تعزيز وصول المواطنين للعدالة * الدرجة الكلية
0.65**	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة * الدرجة الكلية
0.65**	تمكين الشباب * الدرجة الكلية

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (3.3) أن جميع المجالات ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للمقياس ارتباطاً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات المقياس وأنها تشترك معاً في قياس واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية ومدى توافقها وفق أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية.

2.1.4.3. الثبات:

حُسب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، كما حسب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وذلك كما هو موضح في الجدول (4.3).

جدول (4.3): معاملات الثبات لمقياس تقييم البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية

التجزئة النصفية	كرونباخ ألفا		عدد الفقرات	المتغير
	معامل الارتباط	معامل الثبات		
معامل سبيرمان براون المصحح	0.84	0.72	6	الحد من الفقر
	0.92	0.85	6	توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين
	0.73	0.57	6	تعزيز وصول المواطنين للعدالة
	0.76	0.61	6	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	0.94	0.89	6	تمكين الشباب
	0.92	0.85	30	الدرجة الكلية للمقياس

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.3) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا لجميع مجالات المقياس وللدرجة الكلية للمقياس كانت مرتفعة، إذ تراوحت قيم معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجالات المقياس بين (0.80 - 0.97)، وبلغ معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للمقياس (0.96)، كذلك تم التحقق من ثبات المقياس بحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث تراوحت قيم معامل سبيرمان براون المصحح ما بين (0.73 - 0.94)، وبلغ معامل سبيرمان براون المصحح للدرجة الكلية للمقياس (0.92). مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، وهذا يشير إلى أن المقياس صالح للتطبيق وتحقيق أهداف الدراسة.

3.1.4.3. تصحيح المقياس:

استخدم الباحث مقياساً معداً بطريقة ليكرت (خماسي)، وقد تم تصحيح الإجابات على فقرات المقياس من خلال إعطاء الإجابة بدرجة كبيرة جداً (5) درجات، بدرجة كبيرة (4) درجات، بدرجة متوسطة (3) درجات، بدرجة قليلة (2) درجة، بدرجة قليلة جداً (1) درجة. وتكون الدرجة الدنيا التي يحصل عليها المبحوث (30)، وتكون الدرجة العليا التي يحصل عليها المبحوث (150).

وتم تقسيم طول السلم الخماسي إلى ثلاث فئات لمعرفة درجة موافقة مجتمع الدراسة على مدى توافق برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، وتم حساب فئات المقياس الخماسي كما يلي:

$$\text{مدى المقياس} = \text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى للمقياس} = (5-1) = 4$$

$$\text{عدد الفئات} = 3$$

$$\text{طول الفئة} = \text{مدى المقياس} \div \text{عدد الفئات}$$

$$1.33 = 4 \div 3 =$$

بإضافة طول الفئة (1.33) للحد الأدنى لكل فئة نحصل على فئات المتوسطات الحسابية كما هو موضح في الجدول (5.3):

جدول (5.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة على فقرات ومحاور المقياس

درجة الموافقة	فئات المتوسط الحسابي
قليلة	2.33 فأقل
متوسطة	2.34-3.67
كبيرة	3.68 فأكثر

2.4.3. صحيفة المقابلة

قام الباحث بتصميم صحيفة المقابلة، حيث تكونت من سؤالين رئيسيين، السؤال الأول حول التخطيط للبرامج في وزارة التنمية الاجتماعية، وانبثق عنه خمسة أسئلة فرعية، والسؤال الثاني حول فاعلية البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية، وانبثق عنه أربعة أسئلة فرعية، وتم عرض صحيفة المقابلة على (5) محكمين من المختصين وذوي الخبرة في الجامعات الفلسطينية لتحكيمها وإبداء الآراء حول صياغة الأسئلة ومدى ملاءمتها للدراسة، أنظر ملحق رقم (2).

5.3 إجراءات الدراسة

أ. تم الرجوع إلى ما أتيج من الأدب التربوي، المرتبط بمتغيرات الدراسة، الذي ساعد الباحث على

تكوين خلفية علمية لموضوع الدراسة. كما تم الرجوع إلى بعض الدراسات والأبحاث المحلية

والعربية والعالمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة للاستفادة منها في بناء أدوات الدراسة.

ب. قام الباحث بتجهيز أدوات الدراسة التي استخدمها لجمع البيانات. وذلك بعد الحصول على

الموافقات الخاصة ببدء تنفيذ توزيع المقاييس.

ت. تم تطبيق مقياس تقييم البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية على (14) شخصاً من الإدارات العليا

في الوزارة .

ث. قام الباحث بإجراء مقابلات مع (4) مسؤولين يعملون في الإدارات العليا في وزارة التنمية

الاجتماعية.

ج. تم تحليل المقابلات وفق الأساليب الإحصائية الملائمة.

ح. تم جمع المقاييس من أفراد مجتمع الدراسة، وتم تفرغها على الحاسوب بإعطائها أرقاماً وإجراء

المعالجات الإحصائية اللازمة.

6.3 الأساليب الإحصائية

اعتمد الباحث في تحليل بيانات دراسته بعد تطبيق المقياس على أفراد عينة الدراسة، حزمة البرامج

الإحصائية للعلوم الاجتماعية، (SPSS) **Statistical Package for the Social Sciences**، فاستخدم

الاختبارات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والأوزان النسبية.
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.
- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

- معامل ارتباط سبيرمان براون لمعرفة الثبات بطريقة التجزئة النصفية.
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.

7.3 اعتدالية البيانات

للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، قام الباحث باستخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro Wilk)

لفحص توزيع البيانات، والجدول (6.3) يوضح ذلك:

جدول (6.3): يبين نتائج اختبار شابيرو ويلك (Shapiro Wilk) لتوزيع بيانات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار	الدالة الإحصائية
الحد من الفقر	0.950	0.557
توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين	0.938	0.389
تعزيز وصول المواطنين للعدالة	0.978	0.554
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	0.980	0.972
تمكين الشباب	0.928	0.289
الدرجة الكلية	0.943	0.454

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (6.3) أن قيمة الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات

الدراسة كانت أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتخذ شكل التوزيع الطبيعي، مما يتيح

للباحث استخدام الاختبارات البارامترية (المعلمية) للإجابة على أسئلة الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة ، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشة هذه النتائج ، حيث يشتمل الإجابة على أسئلة المقابلة التي تتكون من سؤالين رئيسين: الأول عن واقع التخطيط وينبثق عنه خمس أسئلة، والثاني عن فاعلية البرامج وينبثق عنه أربع أسئلة، كما يشتمل هذا الفصل على إجابة عن أسئلة الاستبيان التي تهدف إلى معرفة مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية.

1.4 إجابات أسئلة المقابلة

1.1.4. ما واقع تخطيط البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية ؟ والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

1.1.1.4. ما مدى اختيار البرامج اللازمة لتحقيق أولويات البرامج والمشاريع ؟

تبين من خلال إجابات المسؤولين المستطلعة آراؤهم أن ما نسبته (75%) منهم أشاروا إلى أن التخطيط للبرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية يتم من خلال مجموعة التخطيط والموازنة، وأضاف بعضهم إلى أنه يمكن الاستعانة بمجالس التخطيط في كل المحافظات (التخطيط التشاركي). بينما أشار (25%) منهم إلى أن التخطيط للبرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية يتم بناءً على حاجة الفئات المهمشة.

2.1.1.4. ما مدى اعتماد اختيار هذه البرامج والمشاريع على دراسات مسبقة لحاجات الفئات

المستهدفة في هذه البرامج؟

يتضح من خلال إجابات المسؤولين المستطلعة آراؤهم أن (50%) منهم يرون أن غالبية هذه البرامج يتم اختيارها بناءً على دراسة احتياج هذه الفئات، بينما يرى (25%) منهم أنه إلى حد ما يؤخذ ذلك بعين الاعتبار، وهذا يعتمد على التمويل وشروط المنح المقدمة من الجهات المانحة، كما يرى (25%) منهم أن المنهج المعتمد هو منهج مبني على أساس الحقوق وليس الاحتياج، حقوق المعاقين والأطفال والنساء والمسنين الاحداث يتم التخطيط لها بناءً على القوانين ومنظومة الحقوق والأنظمة .

ويرى الباحث أن البرامج التي يتم اختيارها لا تكون حسب احتياجات الفئة المستهدفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب.

3.1.1.4. ما مدى القيام بدراسة واقع الأنظمة والتشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين من

أجل اختيار البرامج المناسبة؟

تبين أن جميع المستطلعة آراؤهم بنسبة (100%) أجابوا بأنه يتم المواءمة بين الأنظمة والقوانين وبين ما يتم تقديمه من خدمات، كما أنه يؤخذ بعين الاعتبار بهذه القوانين والتشريعات ولكن لا يتم توفير جميع الجزئيات الموجودة لسوء الوضع الاقتصادي ونتيجة للضائقة المالية التي تعاني منها الحكومة، وأن المراجعة القانونية من أهم خطوات إعداد البرامج، وهذا يتم من خلال المتابعة ودراسة متواصلة للتشريعات والقوانين ذات العلاقة بالفئات التي تخدمها الوزارة وتعديلات هذه التشريعات.

ويرى الباحث أن الأنظمة والتشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين تلبي اختيار البرامج التي تهدف الوزارة من خلالها إلى التنمية المستدامة.

4.1.1.4. ما مدى وجود سجل وطني فلسطيني للفقراء والمهمشين ونظام لإدارة الحالة؟

أجاب ما نسبته (100%) من المستطلعة آراؤهم أن الوزارة تمتلك حالياً قاعدة بيانات للفئات الفقيرة وهو الأكبر والأدق على المستوى الفلسطيني، وأضافوا بأن الوزارة بصدد الانتهاء من إعداد السجل الوطني الاجتماعي الذي تعد إدارة الحالة عنصراً أساسياً فيه، كما أنه يوجد لدى الوزارة بوابة خاصة بالمساعدات الاجتماعية تضم عدد كبير من الشركاء ومقدمي الخدمات. ويرى الباحث أن هناك سجل وطني يساعد القائمين على البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية على إدارة ودراسة الحالة.

5.1.1.4. ما مدى إشراك الفئات ذات العلاقة في وضع الخطط والبرامج؟

تبين أن ما نسبته (75%) من المستطلعة آراؤهم أشاروا إلى أن هناك مشاركة قوية للمؤسسات ذات العلاقة بالتنمية والحماية الاجتماعية في كافة المحافظات وقطاع غزة أيضاً، وقبل إعداد الاستراتيجيات يتم عمل ورش عمل مناطقية ودعوة كافة المؤسسات الشريكة وأخذ ملاحظاتهم واقتراحاتهم وألويات العمل حسب رأيهم و يتم تضمين ذلك في الاستراتيجيات التي يشتق منها الخطط وكذلك برامج الموازنة، وهناك نهج تشاركي في العمل ويتم حالياً نقل التخطيط على مستوى المديرية في المحافظات لتوسيع عملية التخطيط وجعل الخطط أكثر واقعية وأقرب إلى التحقيق والنجاح، وكذلك خدمة كافة الفئات المستهدفة وذلك لا يتأتى إلا من خلال معرفة احتياجات الميدان الحقيقية، في حين أشار (25%) منهم إلى أنه لا يتم التشاور مع المؤسسات ذات العلاقة عند وضع الخطط والبرامج الخاصة والمتعلقة باستراتيجية الوزارة.

ويرى الباحث أن نسبة إشراك الفئات المستهدفة في وضع الخطط والبرامج ترقى إلى المستوى الذي يجعلها تعالج القضايا للفئات المستهدفة بشكل جيد.

2.1.4. ما هو مدى فعالية البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية؟ والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

1.2.1.4. ما مدى استدامة المشاريع والبرامج التنموية التي تقدمونها؟

أجاب ما نسبته (75%) من المستطلعة آراؤهم بأن لدى الوزارة قصص نجاح في هذا الموضوع وخاصة مشاريع التمكين الاقتصادي حيث هناك أسر تطلب وقف المساعدة عنهم بعد نجاح مشروعهم، وهناك بعض البرامج مُستدامة مثل التحويلات النقدية والحماية والتمكين والتدريب المهني، إلا أنّ بعض المشاريع ترتبط بالتمويل الذي يحددها بفترة معينة ولخدمة شريحة محددة مثل النساء أو الأطفال أو ذوي الإعاقة، إلا أنّ البرامج مُستدامة، فمنذ نشأة الوزارة وهي تسعى للحد من الفقر وتقديم الحماية للفئات المهمشة وتمكين الشباب والنساء، و(25%) منهم يرون أنه إلى حد ما هناك استدامة. ويرى الباحث أن وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية تقدم البرامج والمشاريع ذات الطابع المستدام.

2.2.1.4. ما مدى وجود رقابة حقيقية على تنفيذ البرامج والمشاريع؟

أجاب (100%) من المستطلعة آراؤهم بأنه يوجد لدى الوزارة وحدة رقابية صلب عملها الرقابة على البرامج والإجراءات داخل الوزارة، كما أنّ هناك ديوان الرقابة الذي يقوم بالرقابة على برامج الوزارة بشكل دوري، وهناك عدة جهات رقابية منها رقابة داخلية وأخرى تتمثل بديوان الرقابة والتفتيش إلا أنّ دورهم غير فعال بنظر البعض؛ لأنّ حجم العمل في الوزارة يحتاج إلى كادر رقابي أكبر إضافة إلى أن يكون مؤهل، وقسموا الرقابة إلى عدة مستويات كالآتي:

أ. رقابة داخلية من الوزارة

ب. رقابة من ديوان الرقابة الادارية والمالية

ت. رقابة من مؤسسات مجتمعية

ث. مساءلة مجتمعية من مؤسسات حقوق الإنسان واعلام وجمعيات الخ

ويرى الباحث وجود رقابة قوية على تنفيذ البرامج والمشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين.

3.2.1.4. ما مدى وجود تغذية راجعة من هذه البرامج بعد تنفيذها للعمل على تطوير هذه البرامج

والمشاريع بما يتناسب مع الظروف المتجددة؟

أجاب جميع المستطلعة آراؤهم بوجود تغذية راجعة من البرامج بعد تنفيذها، حيث يتم العمل على إعداد دراسات قياس أثر ورضى المستفيدين عن بعض هذه البرامج بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية حول كافة الخدمات والبرامج المقدمة، ولكنهم يعتقدون أنّ هذه التغذية محصورة ببعض البرامج إضافة إلى أنّ عنصر الوقت لا يسعف الجميع لعمل هذه التغذية الراجعة، وهناك تقارير دورية تصدر عن البرامج شهرية وربعية وسنوية، وهناك تقارير للإنجاز سواء للبرامج أو المشاريع بكافة مكوناتها بحيث يتم على ضوءها تحديد المشاكل أمام عدم إنجاز المهام ويُستند عليها في تحديث هذه البرامج و المشاريع، وهذا الذي دفعنا مؤخراً لتحديث الاستراتيجية بشكل كلي وتعديل بعض البرامج لتتلاءم مع توجهات الوزارة الجديدة في التحول من الشؤون الاجتماعية إلى التنمية واعتماد الفقر متعدد الأبعاد بدل الفقر.

ويعتقد الباحث أن نسبة نجاح البرامج والمشاريع التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية تؤكد على أن هناك تغذية راجعة لهذه البرامج والمشاريع.

4.2.1.4. ما مدى استمرارية هذه البرامج أثناء وجود الازمات المالية؟

أجمع المستطلعة آراؤهم بأن هناك أولويات لدى الوزارة في ظل الأزمات التي تطرأ مثل جائحة كورونا، بحيث تبقى بعض البرامج مستمر والبعض الآخر يتأثر بشكل أو بآخر، ولكن هناك برامج لها علاقة بالوضع السياسي مثل كفالة الأيتام المحول من الهلال الأحمر الإماراتي تم وقفه منذ سنوات بسبب الوضع السياسي

جميع البرامج تتأثر بموضوع الأزمة المالية، وهناك برامج أساسية لا تتوقف سواء بوجود أزمات أو لا، فخلال أزمة كورونا بقي الحد من الفقر ثابت مع زيادة تقديم الخدمات للفقراء وإعطاء أولوية للفقراء الجدد ممن فقدوا عملهم، وكذلك تم رفع الوتيرة بتقديم المساعدات الاغاثية (غذاء ومواد صحية) وتم

زيادة الدعم للمؤسسات الإيوائية وإبقائها عاملة (مثل مؤسسات المسنين والاطفال والأحداث وحماية المرأة).

ويرى الباحث أن الظروف التي تمر بها فلسطين بسبب جائحة كورونا أعطت أولوية لبعض البرامج والمشاريع على حساب الأخرى، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي السيء التي تمر به السلطة الوطنية الفلسطينية الذي أدى إلى تقديم برامج على أخرى.

2.4 إجابات أسئلة الاستبانة

3.1.4. ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022-

2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية؟

للإجابة عن السؤال السابق، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية. وذلك كما هو موضح في الجدول (1.4).

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)، مرتبة تنازلياً

الرقم في الاستبانة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
4	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	2.98	0.62	59.6	1	متوسطة
1	الحد من الفقر	2.92	0.64	58.4	2	متوسطة
2	توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين	2.82	0.67	56.4	3	متوسطة
5	تمكين الشباب	2.69	0.88	53.8	4	متوسطة
3	تعزيز وصول المواطنين للعدالة	2.68	0.67	53.6	5	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.82	0.69	56.4		متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (1.4) أن مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.82)، ونسبة مئوية بلغت (56.4%).

وقد جاء مجال "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في المركز الأول، بمتوسط حسابي بلغ (2.98)، ونسبة مئوية بلغت (59.6%)، وجاء مجال "الحد من الفقر" في المركز الثاني، بمتوسط حسابي بلغ (2.92)، ونسبة مئوية بلغت (58.4%)، وجاء مجال "توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين" في المركز الثالث، بمتوسط حسابي بلغ (2.82)، ونسبة مئوية بلغت (56.4%)، وجاء مجال "تمكين الشباب" في المركز الرابع، بمتوسط حسابي بلغ (2.69)، ونسبة مئوية بلغت (53.8%)، وجاء مجال "تعزيز وصول المواطنين للعدالة" في المركز الخامس، بمتوسط حسابي بلغ (2.68)، ونسبة مئوية بلغت (53.6%).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الاهتمام المتزايد بضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لما لها من دور حيوي ومهم في التنمية الأسرية والمجتمعية، وهذا بدوره يساعد على الحد من الفقر ومساعدة الفئات المهمشة، كما أنه يخلق فرص عمل للشباب من خلال المشاريع التي تطرحها وزارة التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تمكين الشباب.

1.3.1.4. نتائج السؤال الفرعي الأول: ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من

الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر

الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، ويبينه الجدول (2.4):

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
A3	تعمل برامج الحد من الفقر على الادمج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين).	3.29	0.83	65.8	متوسطة
A5	تسهل هذه البرامج حصول الفقراء على القروض الصغيرة من مؤسسات الإقراض	3.21	0.80	64.2	متوسطة
A2	تراعي برامج الحد من الفقر السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفقراء والمهمشين	3.14	0.86	62.8	متوسطة
A4	توفر برامج الحد من الفقر الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة	2.93	1.14	58.6	متوسطة
A1	تضمن برامج الحد من الفقر الحد الأدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية	2.71	0.91	54.2	متوسطة
A6	تساعد هذه البرامج الفقراء في تسويق منتجاتهم من مشروعاتهم	2.23	0.60	44.6	قليلة
	الدرجة الكلية لتوافق برنامج الحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)	2.92	0.86	58.4	متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (2.4) أن مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.92) ونسبة مئوية (58.4%).

ويتضح من الجدول (2.4) أن الفقرة: "تعمل برامج الحد من الفقر على الادمج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين)"، قد

حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

في حين أن الفقرة: "تساعد هذه البرامج الفقراء في تسويق منتجاتهم من مشروعاتهم"، قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن برامج الحد من الفقر تعمل على الإدماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين)، ولكنها لا تساعد الفقراء في تسويق منتجاتهم من مشروعاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في هذه البرامج من حيث توافقها مع أجندة السياسات الوطنية التي تهدف إلى الحد من الفقر.

2.3.1.4. نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، ويبينه الجدول (3.4):

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
B1	تسهل هذه البرامج وصول المساعدة إلى الفئات المستفيدة (الفقراء والمهمشين)	3.36	0.84	67.2	متوسطة
B4	توفر هذه البرامج خدمات متنوعة (صحية، تأهيلية، صحة نفسية، اجتماعية) للفئات الفقيرة والمهمشة	3.00	0.96	60.0	متوسطة
B5	تفعل هذه البرامج سياسات الحماية الاجتماعية من خلال الرقابة والإشراف ومتابعة تنفيذ المشاريع	2.86	0.77	57.2	متوسطة
B6	توفر هذه البرامج دعم منتظم وهادف لتمكين للفقراء والمهمشين	2.79	0.89	55.8	متوسطة
B3	توفر هذه البرامج رعاية للبرامج التدريبية والمشاريع التي تنفذها لصالح الاسر الفقيرة والفئات المهمشة	2.64	0.74	52.8	متوسطة
B2	توفير هذه البرامج مستوى عيش كريم للأسر المهمشة	2.29	0.73	45.8	قليلة
	الدرجة الكلية لتوافق برنامج توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)	2.82	0.82	56.4	متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (3.4) أن مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.82) ونسبة مئوية (56.4%).

ويتضح من الجدول (3.4) أن الفقرة: "تسهل هذه البرامج وصول المساعدة إلى الفئات المستفيدة (الفقراء والمهمشين)"، قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

في حين أن الفقرة: " توفير هذه البرامج مستوى عيش كريم للأسر المهمشة"، قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية بالرغم من أنها تعمل على تسهيل وصول المساعدة إلى الفئات المستفيدة (الفقراء والمهمشين)، إلا أنها رغم ما تقوم به من مساعدات وبرامج ومشاريع لمساعدة الفئات المهمشة، فهي لا زالت لا تستطيع الوصول إلى المستوى المطلوب من تحقيق مستوى عيش كريم للأسر المهمشة.

3.3.1.4. نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، ويبينه الجدول (4.4):

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
C1	تساعد برامج تعزيز وصول المواطنين للعدالة للوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث	3.14	0.86	62.8	متوسطة
C4	تساعد هذه البرامج على تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها	3.00	0.88	60.0	متوسطة
C5	تعزز هذه البرامج مأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي	2.86	0.95	57.2	متوسطة
C6	تعمل على تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها	2.86	0.95	57.2	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
C3	تؤدي هذه البرامج على إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي	2.14	0.77	42.8	قليلة
C2	عقد ندوات وورشات اجتماعية للفقراء لتعريفهم بحقوقهم وبالقوانين التي تكفلها	2.07	0.92	41.4	قليلة
	الدرجة الكلية لتوافق برنامج تعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)	2.68	0.89	53.6	متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (4.4) أن مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.68) ونسبة مئوية (53.6%).

ويتضح من الجدول (4.4) أن الفقرة: "تساعد برامج تعزيز وصول المواطنين للعدالة للوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث"، قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

في حين أن الفقرة: "عقد ندوات وورشات اجتماعية للفقراء لتعريفهم بحقوقهم وبالقوانين التي تكفلها"، قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه بالرغم من أن البرامج التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية تهدف إلى تعزيز وصول المواطنين للعدالة، والوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث، إلا أن هذه البرامج لا زالت دون المستوى المطلوب، حيث أن الوزارة لا تقوم بعمل ندوات وورشات اجتماعية للفقراء لتعريفهم بحقوقهم وبالقوانين التي تكفلها، من هنا فإن توافق برامج تعزيز الوصول إلى العدالة لا زال لا يرقى إلى مستوى أجندة السياسات الوطنية.

4.3.1.4. نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة

وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات

العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، ويبينه الجدول (5.4):

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة

التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية

(2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية

الاجتماعية، مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
D3	تعمل هذه البرامج على تحسين قدرة النساء في الحصول على الفرص الاقتصادية التنموية	3.07	0.73	61.4	متوسطة
D1	تؤدي برامج تعزيز المساواة وتمكين المرأة إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن	3.07	0.73	61.4	متوسطة
D4	تقوم هذه البرامج ببناء اتجاهات وسلوكيات وهياكل اجتماعية تساند المساواة بين الجنسين من أجل الناس والمجتمعات	3.00	0.88	60.0	متوسطة
D2	تؤدي برامج تعزيز المساواة وتمكين المرأة إلى إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة	3.00	0.68	60.0	متوسطة
D5	تعزز هذه البرامج المساواة بين الجنسين الفعالة من خلال تغيير الأعراف والسلوكيات الاجتماعية والثقافية غير العادلة	2.86	0.66	57.2	متوسطة
D6	تعمل هذه البرامج على نشر الوعي بالدور الاقتصادي الحيوي للنساء باعتبارهن مستهلكات ومستثمرات وصاحبات مشروعات تخلق فرص عمل	2.86	0.86	57.2	متوسطة
	الدرجة الكلية لتوافق برنامج تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)	2.98	0.76	59.6	متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (5.4) أن مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.98) ونسبة مئوية (59.6%).

ويتضح من الجدول (5.4) أن الفقرات: " تعمل هذه البرامج على تحسين قدرة النساء في الحصول على الفرص الاقتصادية التنموية"، و" تؤدي برامج تعزيز المساواة وتمكين المرأة إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن"، قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

في حين أن الفقرات: " تعمل هذه البرامج على نشر الوعي بالدور الاقتصادي الحيوي للنساء باعتبارهن مستهلكات ومستثمرات وصاحبات مشروعات تخلق فرص عمل"، و" تعزز هذه البرامج المساواة بين الجنسين الفعالة من خلال تغيير الأعراف والسلوكيات الاجتماعية والثقافية غير العادلة"، قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه بالرغم من اهتمام هذه البرامج وتركيزها على تحسين قدرة النساء في الحصول على الفرص الاقتصادية التنموية، والعمل على تعزيز المساواة وتمكين المرأة إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن، إلا أن هناك قصور في نشر التوعية بالدور الاقتصادي الحيوي للنساء باعتبارهن مستهلكات ومستثمرات وصاحبات مشروعات تخلق فرص عمل، كما أن هناك قصور في عدم التعريف بضرورة المساواة بين الجنسين

لما لها من دور فعال في التنمية، وذلك من خلال تغيير الأعراف والسلوكيات الاجتماعية والثقافية غير العادلة.

5.3.1.4. نتائج السؤال الفرعي الخامس: ما مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، ويبينه الجدول (6.4):

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
E4	تساعد برامج تمكين الشباب، الشباب على اكتشاف ذاتهم ومواهبهم ونقاط قوتهم ووضع رسالتهم الخاصة في الحياة والخطة التنفيذية لتحقيق هذه الرسالة	2.79	0.97	55.8	متوسطة
E1	تعزز هذه برامج تمكين الشباب مشاركة الشباب في الحياة العامة واتخاذ القرار	2.71	0.91	54.2	متوسطة
E5	تركز برامج تمكين الشباب على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والأخلاقية والإنسانية بما يتناسب مع فئة الشباب	2.71	0.99	54.2	متوسطة
E2	توفر برامج تمكين الشباب فرص عمل ملائمة لهم	2.71	0.99	54.2	متوسطة
E3	تدعم برامج تمكين الشباب المبادرات الشبابية الريادية	2.64	1.01	52.8	متوسطة
E6	تساعد برامج تمكين الشباب على اكتساب المعرفة النظرية والأدوات العملية التي تساعدهم على تحديد أولوياتهم في الحياة وتنفيذها	2.57	0.85	51.4	متوسطة
	الدرجة الكلية لتوافق برنامج تمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)	2.69	0.96	53.8	متوسطة

تشير البيانات الواردة في الجدول (6.4) أن مدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.69) ونسبة مئوية (53.8%).

ويتضح من الجدول (6.4) أن الفقرة: "تساعد برامج تمكين الشباب، الشباب على اكتشاف ذاتهم ومواهبهم ونقاط قوتهم ووضع رسالتهم الخاصة في الحياة والخطة التنفيذية لتحقيق هذه الرسالة"، قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

في حين أن الفقرات: "تساعد برامج تمكين الشباب على اكتساب المعرفة النظرية والأدوات العملية التي تساعد على تحديد أولوياتهم في الحياة وتنفيذها"، قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لتوافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه بالرغم من أن هذه البرامج تساعد على تمكين الشباب، وتساعد على اكتشاف ذاتهم ومواهبهم ونقاط قوتهم ووضع رسالتهم الخاصة في الحياة والخطة التنفيذية لتحقيق هذه الرسالة، إلا أنه لا زالت غير قادرة على خلق الفرص الكافية لتمكين الشباب من خلال المشروعات والاستثمارات، وذلك بسبب نقص التمويل والظروف الاقتصادية السيئة التي يمر بها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي أولاً، وبسبب جائحة كورونا ثانياً.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يشتمل هذا الفصل على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال نتائج الدراسة، كما يشتمل على مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

1.5 الاستنتاجات

1. إن توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية لا ترقى إلى المستوى المطلوب والمخطط له.

2. أعطت وزارة التنمية أولوية في برامجها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من الفقر على حساب بقية البرامج التي تعمل عليها الوزارة.

3. تبين وجود فجوة في توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية.

4. تبين أن هناك مشكلة في توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية.

5. إن توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية كان متوسطاً.

6. تبين أن برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتوافق بدرجة متوسطة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية.

7. تبين برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب تتوافق بدرجة متوسطة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية.

2.5 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يلي:

1. يوصي الباحث بعمل الدراسة من وجهة نظر خبراء التنمية من خارج وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين من أكاديميين ومهتمين ومراكز أبحاث .
2. اعتماد وسائل وأساليب محكمة ومناسبة لتقدير وتحديد الاحتياجات من البرامج والمشاريع بما يناسب المحتاجين من كافة شرائح المجتمع.
3. اعتماد أساليب مدروسة من قبل الجهة المنفذة للبرنامج لتقدير وتحديد احتياجات المنفعين من البرنامج.
4. التنسيق بين الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية من أجل تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

5. تعزيز وتقوية دور البرامج التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال توفير الإرشاد اللازم لحل المشاكل الوظيفية بالنسبة للشباب.

6. من الضروري أن تراعي إدارة المشاريع في الوزارة معيار الارتباط بشكل أفضل من خلال تحديد الفئات المستهدفة بدقة والتعرف على الاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة، وأن يلبى تصميم المشاريع احتياجات الفئات المستهدفة ووضع مصفوفة الإطار المنطقي للمشاريع، وأن يراعى تحليل المخاطر الخارجية التي يحتمل مواجهتها أثناء تنفيذ المشاريع.

7. الاهتمام بشكل أكبر بمعيار الكفاءة عن طريق تعزيز تحقيق مخرجات المشاريع المخطط لها ومرونة الإدارة اليومية في التعامل مع الظروف المتغيرة بشكل أكبر ومقارنة تكاليف مخرجات المشاريع بتكاليف مشاريع مشابهة أخرى، وتبرير التكاليف بالفوائد من المشاريع، وتصميم نظام عمل فعال وأن يتم الاستفادة منه من أجل تنادي تحقيق نتائج غير مخطط لها، لأن تقييم المشاريع بكفاءة سيساعد في تحسين إدارة هذه المشاريع.

8. التركيز على معيار الفاعلية من أجل تحقيق جميع أهداف المشاريع المخطط لها وتحقيق التنمية للفئات المستهدفة.

9. ضرورة الاهتمام بتقييم المشاريع ليصبح ثقافة في الوزارة، وليس بناء على طلب الممولين.

10. الدراسات المقترحة :

i. إجراء دراسة تبحث في علاقة تقييم المشاريع في وزارة التنمية الاجتماعية بتمويل المشاريع.

ii. إجراء دراسة تقييم المشاريع من وجهات نظر مختلفة مثل (الممولين، الفئات المستهدفة

(.....)

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع

أبو جراد، خليل. (2018). واقع البطالة في المخيمات الفلسطينية وتأثيرها على الاستقرار النفسي لدى عينة من الشباب الخريجين بمخيمات قطاع غزة، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية

في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2(2): 125-168. [ASJP \(cerist.dz\)](http://www.cerist.dz)

أبو دولة، جمال، صالحية، لؤي. (2005). تقييم مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي في إدارة الموارد البشرية-دراسة مقارنة بين منظمات القطاعين العام والخاص الأردنية، المجلة العربية للإدارة، 25(1)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة-

مصر. [http://www.\(arado.org\)](http://www.arado.org)

أبو دياك، علي. (2017). أجندة السياسات الوطنية تتسجم مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة و"سواسية"، اجتماع مجلس الإدارة السنوي الثالث لمشروع "سواسية" برنامج تعزيز سيادة القانون في فلسطين: العدالة والأمن للشعب الفلسطيني (2014-2017)، رام الله، فلسطين.

أجندة السياسات الوطنية. (2017). إصدار مكتب رئيس الوزراء، رام الله، فلسطين.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2010). مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى- واقع وتحديات، سلسلة تقارير 31، رام الله، فلسطين.

بن طلاع، خديجة. (2020). التنمية ودورها في تعزيز الديمقراطية، دراسة في المفهوم والدور، مجلة

الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، 1(4): 66-87. <http://www.ASJP>

[\(cerist.dz\)](http://www.cerist.dz)

جميل، مسيف. (2016). خيارات أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في فلسطين،

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). معالم الفقر في فلسطين، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات

2018، رام الله، فلسطين.

حسن، عبد الله. (2005). الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته دراسة حالة جنين، رسالة ماجستير

غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حلس، رائد (2016)، هجرة الشباب الفلسطيني وتداعياتها الاقتصادية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد

265، رام الله، خريف 2016.

حماد، رشاد. (2010). تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير

غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

حماد، محمد وعودة، إسلام. (2019). إنجازات وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2018م، وزارة التنمية

الاجتماعية، فلسطين.

الحميري، عباس؛ وإرزوقي، عبد. (2006). تقييم البرامج والمشاريع العامة، مجلة جامعة أهل البيت،

1(4): 202-221. (abu.edu.iq)

خليل، خليل. (2016). فاعلية البرامج التدريبية الممولة من الخارج في القطاع الصحي الحكومي

(دراسة حالة أقسام الأشعة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى،

غزة، فلسطين

الدباش، عبد الله، وإبراهيم، طارق. (2012). دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة

من الدول النامية لعام 2012، مجلة دنانير، 1(8): 184-206. (al-dananeer.edu.iq)

الديك، داود. (2020). أهمية استكمال بناء منظومة الحماية الاجتماعية، وكالة وفا، رام الله، فلسطين. <https://www.wafa.ps/Pages/Details/10592> تاريخ الدخول (2020/10/23).

رفاعي، آية. (2017). دراسة تقييم البرامج التدريبية المنفذة في وزارة التنمية الإدارية ودورها في رفع مستوى الكفاءة البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

شبانة، لؤي. (2016). المشهد الاجتماعي الفلسطيني في سياق الحد من البطالة ومكافحة الفقر وجسر الفجوات الاجتماعية، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016: نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله.

العايد، سري، والمحمودي، سلوى. (2019). تقييم تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستفيدين منها، المجلة العربية للإدارة، 39(4): 41-63. <http://www.arado.org>

عبد الغني، أحمد. (2019). آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030م: دراسة مطبقة على القيادات النسائية بمحافظة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم، 1(16): 249-286. <https://jfs.journals.ekb.eg>

العبد الله، شادي، وعدوس، ساهر. (2017). دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد، المجلة الدولية للأعمال والاقتصاد، 3(3): 322-339. <http://democraticac.de>

العضائية، لبنى. (2019). دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 33(5): 710-748.

<https://scresearch.najah.edu>

عليطو، خالد، أبو حلاوة، كريم، ومنصور، فاتن. (2014). أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية: دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36(3): 283-302.

<http://www.dfaj.net/index.php?r=journals>

فرحات، روان. (2015). الحماية الاجتماعية ببرامج والمساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

الفهداوي، فهمي. (2001). السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

قشوع، منال. (2009). استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية حالة دراسية منطقة الشعراوي "محافظة طولكرم"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الكبيسي، عمر. (2008). السياسات العامة، مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

الكردي، محمود؛ وعديرة، محمود. (2014). واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، 36(2): 39-112.

المسعود، عينة. (2020). البرامج الحكومية بين منهجيتي التقويم وإعادة البناء، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، 3(2): 34-48.

<https://www.asjp.cerist.dz>

مصطفى، نمر. (2008). استراتيجيات التقويم التربوي الحديث وأدواته. الأردن: دار غيداء.

مصلح، عطية. (2010). واقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية في مدينة قلقيلية من وجهة نظر موظفيها، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

المغربي، كامل. (2001). الإدارة والبيئة والسياسة العامة، عمان: الدار الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

موسى، نائل، وعبد الرزاق، عمر. (2001). تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

موقع وزارة الأسرى والمحربين. <http://mod.gov.ps>. تاريخ الدخول (2020/11/14).

نصر الله، عبد الفتاح. (2019). التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، جامعة بيرزيت، 23-24/4/2019م.

وزارة التربية والتعليم، إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني، الموقع الإلكتروني : <http://www.mohe.ps>. تاريخ الدخول (2020/10/25).

وزارة التنمية الاجتماعية. (2019). التقرير الإحصائي السنوي لعام 2018، رام الله، فلسطين.

وزارة التنمية الاجتماعية. (2020). تحديث استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023، رام الله، فلسطين.

وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية. (2011). استراتيجية الحماية الاجتماعية، رام الله - فلسطين.

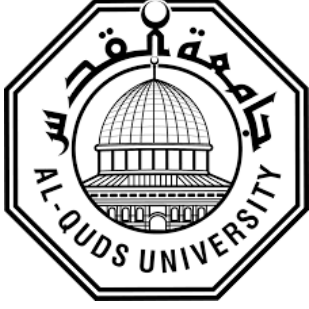
وزارة شؤون المرأة. (2017). الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (2017-2022)، رام الله، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Dias, M.C. and Blundell, R., (2000). "Evaluation methods for non-experimental data", *Fiscal Studies*, 21(4): 13-25. <https://onlinelibrary.wiley.com/journal>
- Greenberg, M. E. and Zuckerman, E., (2009). '**The Gender Dimensions of Post-Conflict Reconstruction: The Challenges in Development Aid**', in Making Peace Work: The Challenges of Social and Economic Reconstruction, eds. T. Addison and T. Brück, Palgrave MacMillan and UNU-WIDER, Helsinki
- Pinhao D., (2010). **The Policies of the European Union on the Gender Aspects of Democracy Building in South East Asia**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden.
- Widjaja, H., (2009). **Microcredit (not) for the poor, a misleading panace.** <https://www.academia.edu/408811>.

الملاحق

ملحق رقم (1): مقياس تقييم البرامج



جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المُستدامة

أخي الكريم/ أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد ...

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: واقع برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية ومدى توافقها وفق أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة، لذا نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة علماً بأنه لكم دور كبير في إتمام هذه الدراسة ونحيطكم علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها هي لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث: محمد أحمد النجار

إشراف: الدكتور شاهر العالول

القسم الأول : البيانات الأولية / نرجو وضع اشارة (✓) في المربع بجانب الإجابة الصحيحة

- (1) الجنس: أ. ذكر ب. أنثى
- (2) الدرجة الوظيفية: أ. مدير دائرة ب. مدير عام ج. أعلى من مدير عام
- (3) المؤهل العلمي: أ. بكالوريوس ب. ماجستير ج. دكتوراة
- (4) عدد سنوات الخبرة: أ. 5 سنوات فأقل ب. من (6-9) ج. 10 سنوات فأكثر

القسم الثاني : نرجو من حضرتكم قراءة الفقرات الآتية بعناية وإجابة عليها بوضع إشارة (√)
بجانب كل فقرة حسب رأيك الشخصي

المحور الأول : الحد من الفقر						
5	4	3	2	1	العنوان	الرقم
					تضمن برامج الحد من الفقر الحد الأدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية	A1
					تراعي برامج الحد من الفقر السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفقراء والمهمشين	A2
					تعمل برامج الحد من الفقر على الإدماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين).	A3
					توفر برامج الحد من الفقر الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة	A4
					تسهيل حصول الفقراء على القروض الصغيرة من مؤسسات الإقراض	A5
					مساعدة الفقراء في تسويق منتجاتهم من مشروعاتهم	A6
المحور الثاني : توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين						
					تسهيل وصول المساعدة إلى الفئات المستفيدة (الفقراء والمهمشين)	B1
					توفير مستوى عيش كريم للأسر المهمشة	B2
					رعاية البرامج التدريبية والمشاريع التي تنفذها لصالح الأسر الفقيرة والفئات المهمشة	B3
					توفير الخدمات الصحية، والتأهيلية، والصحة النفسية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة	B4
					تفعيل سياسات الحماية الاجتماعية من خلال الرقابة والإشراف ومتابعة تنفيذ المشاريع	B5
					توفير دعم منظم وهادف لتمكين للفقراء والمهمشين	B6
المحور الثالث : تعزيز وصول المواطنين للعدالة						
					تساعد برامج تعزيز وصول المواطنين للعدالة للوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث	C1
					عقد ندوات وورشات اجتماعية للفقراء لتعريفهم بحقوقهم وبالقوانين التي تكفلها	C2
					تعمل على إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي	C3
					تساعد على تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها	C4
					تعمل على تعزيز ومأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي	C5
					تعمل على تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها	C6

المحور الرابع : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

					تؤدي برامج تعزيز المساواة وتمكين المرأة إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن	D1
					تؤدي برامج تعزيز المساواة وتمكين المرأة إلى إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة	D2
					تعمل على تحسين قدرة النساء في الحصول على الفرص الاقتصادية التنموية	D3
					تقوم ببناء اتجاهات وسلوكيات وهياكل اجتماعية تساند المساواة بين الجنسين من أجل الناس والمجتمعات	D4
					تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين الفعالة من خلال تغيير الأعراف والسلوكيات الاجتماعية والثقافية غير العادلة	D5
					تعمل على نشر الوعي بالدور الاقتصادي الحيوي للنساء باعتبارهن مستهلكات ومستثمرات وصاحبات مشروعات عمل حر تخلق فرص عمل	D6

المحور الخامس : تمكين الشباب

					تؤدي برامج تمكين الشباب إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة واتخاذ القرار	E1
					توفر برامج تمكين الشباب فرص عمل ملائمة لهم	E2
					تدعم برامج تمكين الشباب المبادرات الشبابية الريادية	E3
					تساعد الشباب على اكتشاف ذاتهم ومواهبهم ونقاط قوتهم ووضع رسالتهم الخاصة في الحياة والخطة التنفيذية لتحقيق هذه الرسالة	E4
					تقوم بالتركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والأخلاقية والإنسانية بما يتناسب مع فئة الشباب	E5
					تساعد الشباب على اكتساب المعرفة النظرية والأدوات العملية التي تساعدهم الشباب على تحديد أولوياتهم في الحياة وتنفيذها	E6

ملحق رقم (2): صحيفة المقابلة

أولاً : الاسئلة العامة

الجواب		السؤال
أ-		1. ما هي البرامج المقدمة من وزارة التنمية لحد من الفقر ؟
ب-		
ت-		
ث-		
ج-		
أ-		2. ما هي البرامج المقدمة من وزارة التنمية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين ؟
ب-		
ت-		
ث-		
ج-		
أ-		3. ما هي البرامج المقدمة من وزارة التنمية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة ؟
ب-		
ت-		
ث-		
ج-		
أ-		4. ما هي البرامج المقدمة من

	ب-	وزارة التنمية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؟
	ت-	
	ث-	
	ج-	
	أ-	5. ما هي البرامج المقدمة من وزارة التنمية لتمكين الشباب ؟
	ب-	
	ت-	
	ث-	
	ج-	

ثانيا : نرجو الإجابة على هذه الأسئلة بما تراه مناسباً

المحور الاول : التخطيط

السؤال الاول : برأيك , كيف يتم اختيار البرامج اللازمة لتحقيق أولويات البرامج و المشاريع ؟

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني : برأيك، هل يعتمد اختيار هذه البرامج والمشاريع على دراسات مسبقة لحاجات الفئات المستهدفة في هذه البرامج ؟

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثالث : هل تقومون بدراسة واقع الأنظمة والتشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين من أجل اختيار البرامج المناسبة ؟

.....
.....
.....
.....

.....

السؤال الرابع : برأيك، ما مدى توفر سجل وطني فلسطيني للفقراء والمهمشين ونظام لإدارة الحالة ؟

.....
.....
.....

السؤال الخامس : برأيك، مدى اشراك الفئات ذات العلاقة في وضع الخطط والبرامج ؟

.....
.....
.....
.....

.....

المحور الثاني : الفعالية

السؤال الاول : هل هناك استدامة للمشاريع والبرامج التنموية التي تقدمونها ؟

.....
.....
.....
.....

.....

السؤال الثاني : هل هناك رقابة حقيقية على تنفيذ البرامج والمشاريع ؟

.....
.....
.....

.....
.....
السؤال الثالث : هل هناك تغذية راجعة من هذه البرامج بعد تنفيذها للعمل على تطوير هذه البرامج والمشاريع بما يتناسب مع الظروف المتجددة ؟

.....
.....
.....
.....

.....
السؤال الرابع : هل تستمر هذه البرامج أثناء وجود الازمات المالية ؟

.....
.....
.....
.....

شكرا لحسن تعاونكم

ملحق رقم (3): قائمة المحكمين

التر قم	الاسم	التخصص
1	الدكتور نايف جراد	أستاذ العلوم السياسية - مدير معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
2	الدكتور محمد عكة	أستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع في جامعة فلسطين الأهلية - بيت لحم
3	الدكتور عايد الحموز	دكتوراه الفلسفة الدولية في علم النفس، مدير البحث العلمي والتقييم في مشروع تدريب القيادات الفلسطينية - الأكاديمية الأمنية
4	الدكتور أسعد تقال	دكتوراه علم الاجتماع - رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة النجاح
5	الدكتور عبد الوهاب الصباغ	دكتوراه في العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة - محاضر في معهد التنمية في جامعة القدس

ملحق رقم (4): كتاب تسهيل مهمة



بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



10/10/2020

الأخت د. اريج الحداد
للغادر - وتسليم مهمة
الغالب محمد نزار
خامد لاسل
11/10/2020

حضرة السادة في وزارة التنمية الاجتماعية

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،

يفيد برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - جامعة القدس بأن الطالب محمد أحمد مصطفى نجار الرقم الجامعي (21820396) هو احد طلاب معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس ويقوم حالياً بإعداد دراسة بحثية بعنوان:

"تقييم برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية ومدى توافقها وفق أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)"

وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة بما تسمح أنظمتكم به، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط، وقد أعطي هذه الوثيقة بناء على طلبه .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

مدير الفرع

د.سمير النموره

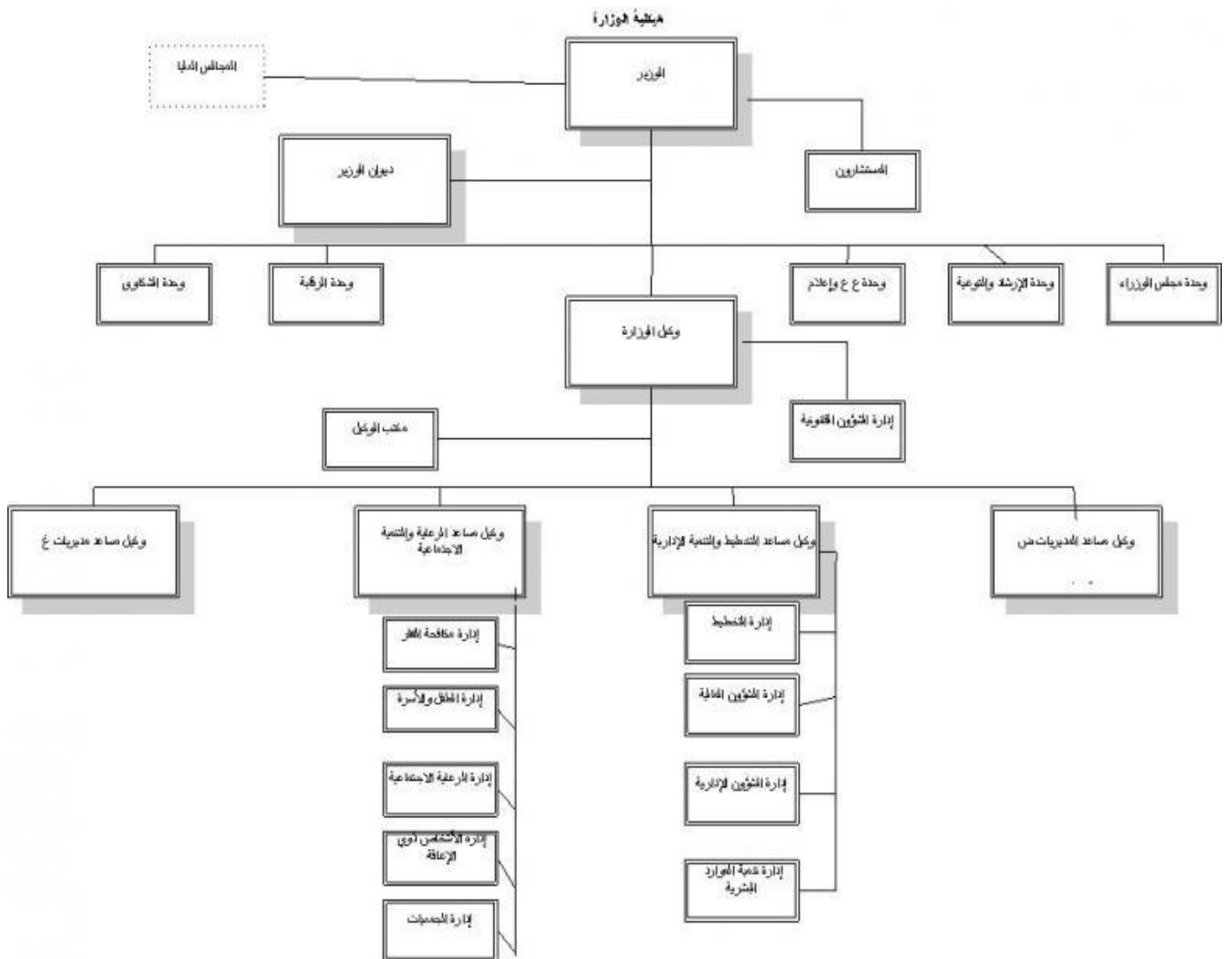
الدراسات العليا / حرم دورا
Higher Studies/ Dura campus



Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: Info@srd.alquds.edu

القدس - أبو ديس
تلفاكس ٠٠٩٧٢٢٧٩٠٣٤٥
ص.ب: ٥١٠٠٠ او 2٠٠٠٢
البريد الإلكتروني: Info@srd.alquds.edu

ملحق رقم (5): هيكلية وزارة التنمية الاجتماعية



فهرس الجداول

- جدول (1.2): السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية السابعة..... 12
- جدول (2.2): نسبة الفقر بين السكان قبل تلقي المساعدة، 2017..... 13
- جدول (3.2): نسبة الفقر بين الأسر حسب تلقي المساعدة، 2017..... 14
- جدول (4.2): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات الغذائية حسب المنطقة لعام 2018..... 18
- جدول (5.2): توزيع المسجلين (أسر وأفراد) في قاعدة بيانات برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة للعام 2018..... 19
- جدول (6.2) المساعدات النقدية التي تم إدخالها على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية حسب القطاع التابع الممول لعام 2018..... 19
- جدول (7.2): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها امرأة حسب الفئة العمرية لربة الأسرة لعام 2018..... 24
- جدول (8.2): التوزيع الجغرافي للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها امرأة ذات إعاقة حسب المنطقة لعام 2018..... 24
- جدول (1.3): خصائص مجتمع الدراسة الديموغرافية..... 44
- جدول (2.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال..... 45
- جدول (3.3): مصفوفة معاملات ارتباط درجة كل مجال من مجالات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس..... 46
- جدول (4.3): معاملات الثبات لمقياس تقييم البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية..... 47
- جدول (5.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة على فقرات ومحاو المقياس..... 48
- جدول (6.3): يبين نتائج اختبار شابيرو ويلك (Shapiro Wilk) لتوزيع بيانات الدراسة..... 50
- جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون)، مرتبة تنازلياً..... 56

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية للحد من الفقر مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً..... 58

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً..... 60

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز وصول المواطنين للعدالة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً..... 61

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً..... 63

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى توافق برامج وزارة التنمية الاجتماعية لتمكين الشباب مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) (العدالة وسيادة القانون) من وجهة نظر الإدارات العليا في وزارة التنمية الاجتماعية، مرتبة تنازلياً..... 65

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): مقياس تقييم البرامج 77
- ملحق رقم (2): صحيفة المقابلة 80
- ملحق رقم (4): كتاب تسهيل مهمة 85
- ملحق رقم (5): هيكلية وزارة التنمية الاجتماعية 86

فهرس الأشكال

- شكل رقم (1.2): التقاطعات مع مصفوفة الأولويات الوطنية والسياساتية في مسودة الأجندة الوطنية 27

فهرس المحتويات

الإهداء	أ
إقرار	Error! Bookmark not defined.
شكر وتقدير	ت
ملخص الدراسة باللغة العربية	ث
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أهمية الدراسة	5
1.4 أهداف الدراسة	5
5.1 مبررات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
7	7
1.2 المقدمة	7
2.2 تقييم البرامج الحكومية	8
1.2.2. أثر تقييم البرامج الحكومية:	9
2.2.2. مراحل تقييم برامج الحكومة:	9
3.2 أجنحة السياسات الوطنية (2017-2022)	11
1.3.2. العدالة الاجتماعية وسيادة القانون:	11
1.1.3.2. الحد من الفقر:	12
2.1.3.2. توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة:	20
3.1.3.2. تعزيز وصول المواطنين للعدالة	21
4.1.3.2. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:	21
5.1.3.2. تمكين الشباب	24

30	4.2 الدراسات السابقة
30	1.4.2. الدراسات العربية:
40	2.4.2. الدراسات الأجنبية:
42	3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة

43..... الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

43	1.3 مقدمة
43	2.3 منهج الدراسة
44	3.3 مجتمع الدراسة
44	4.3 أدوات الدراسة
44	1.4.3. مقياس تقييم البرامج في وزارة التنمية الاجتماعية
45	1.1.4.3. صدق المقياس:
46	2.1.4.3. الثبات:
47	3.1.4.3. تصحيح المقياس:
48	2.4.3. صحيفة المقابلة
49	5.3 إجراءات الدراسة
49	6.3 الأساليب الإحصائية
50	7.3 اعتدالية البيانات

51..... الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

51	1.4 إجابات أسئلة المقابلة
56	2.4 إجابات أسئلة الاستبانة

67..... الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

67	1.5 الاستنتاجات
68	2.5 التوصيات

70.....	المصادر والمراجع
70.....	أولاً: المراجع العربية
75.....	ثانياً: المراجع الأجنبية
76.....	الملاحق
86.....	فهرس الجداول
89.....	فهرس الملاحق
89.....	فهرس الأشكال
90.....	فهرس المحتويات